

عناوين النشرة

- 25 قتيلا بجمعة "الله أكبر" بسوريا
- تظاهرات واسعة ضد النظام... و«تدهور شديد» للوضع الإنساني في حمص
- بيان صحفي للمجلس الوطني السوري
- الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري تبدأ دورة اجتماعاتها الثالثة
- المجلس الوطني السوري يطالب الجامعة العربية بموقف واضح من جرائم النظام
- غليون يدعو الجامعة لـ «قطع الأمل» في النظام .. وقضائي قال ان لا حل سياسياً بعيداً عن تنحي الأسد
- عضو المجلس الوطني السوري سمير النشار: مصرّون على إحالة ملف سوريا لمجلس الأمن
- زيادة : موافقة النظام على المبادرة العربية نصر حقيقي للثورة ..
- واشنطن تنصح السوريين بالألا يسلموا أنفسهم رغم وعود بالعفو عنهم
- مجلس حقوق الانسان : سندفع باتجاه اجراء تحقيقات داخلية في سوريا للوقوع على انتهاكات النظام
- الجامعة العربية تبحث طريقة مشاركة المعارضة السورية بأي حوار محتمل
- فرنسا تشكك في مصداقية النظام السوري للقبول بمبادرة الجامعة العربية
- الولايات المتحدة تستبعد التزام النظام السوري بالخطة العربية
- ميقاتي يقر بوقوع عمليات خطف لمعارضين سوريين في لبنان
- الخرينج: تدويل الأزمة السورية إذا لم يستجيب النظام للمبادرة العربية
- الجامعة مستاءة من خديعة دمشق.. والاعتراف بالمجلس الانتقالي الخيار الأقرب
- تقرير حقوقي يوثق التعرض لـ95 إعلاميا غداة تعهد النظام بالسماح للإعلام بالتنقل بحرية في سوريا, أخبار
- لجنة متابعة تنفيذ الورقة العربية تبدأ تحركها وزيارة سورية أولى مهماتها
- فيلتمان: الأسد مستعد لتدمير سوريا ليبقى في السلطة
- أوغلو: نأمل ألا نحتاج إلى حظر طيران أو منطقة عازلة في سورية
- الجالية السورية تدعو المصريين لمشاركتهم العيد أمام الجامعة العربية
- مدفيديف يبحث مع اردوغان التعاون في مجال الغاز والوضع بسورية

- متظاهرون هاجموا منزل والد زوجة الأسد في لندن
- قائد الجيش السوري الحر: ستمثل الجناح العسكري للمعارضة السورية
- مسؤول تركي: نسمح لمعارضين سوريين بعبور حدودنا لكن يحظر حمل الأسلحة
- مصابون سوريون ينقلون سرا إلى بيوت في لبنان للعلاج.. ويتحدون الألغام المزروعة على الحدود
- شركة إيطالية تجهز النظام السوري بنظام مراقبة متطور لتتبع الناشطين على الإنترنت
- حلب تدخل تدريجيا في أجواء الانتفاضة السورية
- بسمّة قضماني: نتمنى أن يكون الحل في سوريا ضمن الإطار العربي
- البني لـ «الراي»: النظام يسعى لكسب الوقت
- حل الأزمة السورية .. غسان سليمان العتيبي
- الجامعة وسورية والمعارضة والعرب .. جمال خاشقجي
- لماذا شجعت إيران الأسد على قبول المبادرة العربية؟ .. سليم نصار
- محل إعراب الطائفة العلوية في جملة الأحداث السورية .. مها بدر الدين
- لبنان يُطلع فرنسا على موقفٍ سوري؟ .. سركيس نعيم
- لماذا تراجع النظام السوري؟ .. الياس حرفوش
- قطار الحل العربي: تحديات الانطلاق والوصول .. رفيق خوري

25 قتيلا بجمعة "الله أكبر" بسوريا

الجزيرة - وكالات (4.11.2011)

قتل 25 شخصا خلال تفريق الأمن السوري لمظاهرات منوثة لنظام الرئيس بشار الأسد سارت في جمعة "الله أكبر" في أنحاء سوريا. لكن وكالة الأنباء الحكومية نفت سقوط أي قتيل في البلاد أمس الجمعة. ونشر التلفزيون السوري نبأ يقول إن السلطات منحت مهلة أسبوع لمن سمتهم المسلحين لتسليم أسلحتهم مقابل الحصول على عفو.

وشهدت سوريا أمس الجمعة مظاهرات في مدن ومحافظات عدة تلبية لدعوة المعارضة السورية في "جمعة الله أكبر"، وقال ناشطون إن عمليات القتل والاعتقال والمهاجمات لم تقل أو تتوقف بل إنها زادت خاصة بعد الموافقة على المبادرة العربية، وتحدثت مصادر عن قيام الأمن باقتحام المساجد ومطاردة المصلين الخارجين من صلاة الجمعة.

وقتل نيران الدبابات السورية أربعة أشخاص على الأقل في مدينة حمص في وقت مبكر من يوم الجمعة في استمرار لحملة قمع عنيفة للمحتجين على الرغم من موافقة الحكومة على خطة جامعة الدول العربية لوقف إطلاق النار وإجراء محادثات مع المعارضة.

ونقلت وكالة رويترز عن شاهد طلب عدم ذكر اسمه قوله إنه رأى عشرات الجثث لمدنيين وعليها آثار إطلاق نار في المستشفى الوطني بحمص الذي تسيطر عليه قوات الأمن.

وقال سامر وهو ناشط فر من المنطقة لرويترز عبر الهاتف "الجرحى في حي بابا عمرو يموتون في أماكنهم، القصف عنيف للغاية ولا يمكن أن يصل أحد إليهم".

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن شخصين قتلوا في محافظة درعا أحدهما عسكري منشق من مدينة نوى والآخر مدني من مدينة الحراك إثر إطلاق الرصاص عليهما من قبل المخابرات العسكرية في منطقة تل شهاب على الحدود الأردنية السورية خلال محاولتهما الفرار إلى الأردن.

لكن الحضور الأمني الكثيف لم يمنع خروج المظاهرات المطالبة بإسقاط الأسد في مناطق عدة، ففي كل من بلدة الباب وحي صلاح الدين بحلب انطلقت بعد صلاة الجمعة مظاهرات للمطالبة برحيل النظام السوري، وأظهرت صور بثها ناشطون من قالوا إنهم شبيحة يحاصرون متظاهرين داخل مسجد في حي صلاح الدين.

وتظاهر أهالي حي جورة الشياح بمحافظة حمص مطالبين بإسقاط النظام ورحيل الأسد كما جاء في صور بثها على الإنترنت ناشطون معارضون. وفي مدينة كفرنبيل بمحافظة إدلب شمال سوريا جرت مظاهرة ظهر الجمعة رفض فيها المتظاهرون مبدأ الحوار مع النظام كما جاء في المبادرة العربية.

كما تظاهر مواطنون سوريون معارضون في بلدة حاس بمحافظة إدلب شمال سوريا واندادوا برحيل النظام، كما شجبوا استمرار سقوط الضحايا رغم موافقة القيادة السورية على المبادرة العربية.

وبث ناشطون معارضون صوراً على الإنترنت قالوا إنها لمظاهرة خرجت اليوم في بلدة كفرومة بمحافظة إدلب حيث ردد المتظاهرون عبارات التأييد لمدينة حمص واندادوا برحيل النظام.

وانطلقت مظاهرة ظهر الجمعة في منطقة الملعب بمدينة حماة وأنشد المتظاهرون أهازيج تضامنية مع بقية المدن السورية المحاصرة جراء العمليات العسكرية المستمرة منذ الخامس عشر من مارس/ آذار الماضي. وقد رُفعت رايات الثورة الليبية كما يظهر في صور بثها على الإنترنت ناشطون معارضون.

وانطلقت مظاهرة الجمعة في بلدة كفرزيتا بمحافظة حماة حيث هتف المتظاهرون تضامناً مع أهالي مدينة حمص وقد رفعوا رايات الثورة السورية كما ظهر ذلك في صور بثها على الإنترنت ناشطون معارضون.

وبث الناشطون على الإنترنت صوراً لمظاهرات في مدينة عامودا بمحافظة الحسكة، وفي مدينة بصرى الشام بمحافظة درعا، وفي مدينتي نصيب والحراك جنوب سوريا، طالبت برحيل النظام والرئيس الأسد.

وتظاهر أهالي حي الخالدية بمدينة حمص منادين بالحرية وإسقاط النظام. كما رفعوا لافتات انتقدت الموقف الرسمي العربي حيال الثورة في سوريا كما جاء في صور على الإنترنت. كما شهدت مدينة تدمر بمحافظة حمص مظاهرات ضد الأسد، وفي مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة بشقي سوريا جرت مظاهرة تطالب برحيل النظام والرئيس.

وقال ناشطون إن قوات الأمن استخدمت الذخيرة الحية لمنع حشد ضم بضعة آلاف من تنظيم مسيرة في مدينة حماة على بعد 240 كيلومترا شمال دمشق. وأضافوا أن محتجين في دمشق وحولها تعرضوا لإطلاق النار. وذكر ناشطون أيضا أن العشرات اعتقلوا في الساعات الأولى من صباح الجمعة في ضاحيتي دوما وحريستا بشمال دمشق، وقالوا إن الجنود يدخلون ضاحية المعصمية غرب العاصمة دمشق.

تظاهرات واسعة ضد النظام... و«تدهور شديد» للوضع الإنساني في حمص

الحياة - وكالات (4.11.2011)

قال ناشطون وشهود إن قوات الأمن السوري أطلقت الرصاص الحي على متظاهرين خرجوا امس في حمص وحماة وريف دمشق ودرعا، ما أدى إلى سقوط العشرات بين قتيل وجريح. في موازاة ذلك وفيما تحدث ناشطون عن «تدهور شديد» للأوضاع الإنسانية في حمص، قال مسؤولون دوليون إن الأمم المتحدة تتجه إلى مراجعة أعداد القتلى في سورية جراء الحملة الأمنية المستمرة منذ 15 آذار (مارس) الماضي ليرتفع إلى أكثر من خمسة آلاف قتيل.

وقال ناشطون إن متظاهرين حاولوا الخروج للتظاهر امس في عدة مدن سورية، من بينها حمص وحماة وبانياس واللاذقية ودير الزور ودرعا وريف دمشق، إلا أن قوات الأمن واجهتهم بالرصاص الحي. وتحدث الناشطون عن سقوط العشرات بين قتيل وجريح، وذلك بالرغم من تعهد دمشق بسحب المظاهر العسكرية من الشوارع تمهيدا لحوار مع المعارضة.

وأول من امس، قتل عشرون مدنياً برصاص قوات الأمن واعتقل عشرات آخرون. ورغم أعمال القمع، لم يتراجع عزم الناشطين، الذين دعوا السوريين إلى التظاهر امس تحت شعار «الله اكبر ضد الطغاة».

وأظهر شريط مصور بث على موقع «يوتيوب» عشرات من الأشخاص يتظاهرون صباح امس في حي الميدان التاريخي في دمشق، مطلقيين شعارات مناهضة للنظام. وسجلت تظاهرة أخرى في حريستا بريف دمشق طالب المشاركون فيها بحماية دولية. ووفق شريط آخر بث على «يوتيوب»، حمل احد المتظاهرين لافتة كتب عليها «إلى متى تصغي الجامعة العربية؟ لقد قبل الخطة العربية... والدبابات لا تزال في الشوارع».

ونظمت تظاهرات أخرى في العديد من احياء مدينة حمص وكذلك في قرى المحافظة مثل حولا والقصير وتلبيسة وتدمر بحسب المرصد السوري.

وفي دير الزور شرق سورية، أطلقت قوات الأمن النار لتفريق تجمعات وفق «المرصد»، الذي اشار ايضا الى تظاهرة حاشدة في الصنمين بمحافظة درعا جنوبا تطالب باسقاط النظام.

واكدت صفحة «الثورة السورية 2011» على موقع فايسبوك تصميم المعارضين على التظاهر وعدم امكان صمود النظام بدعم من روسيا والصين ولا بفضل قرارات الجامعة العربية. وأكد الناشطون السوريون ان «النظام سقط منذ اليوم الاول الذي طالبنا فيه بالحرية ومنذ اول نقطة دم اهرقت بسبب الرصاص الذي يطلقه الطغاة».

ومع تواصل عمليات القمع التي تمارسها السلطات السورية بحق المحتجين، يشتكي مواطنون في مدينة حمص التي تشهد أعنف العمليات العسكرية، من نقص حاد في الخبز، وتعطل عمل الكثير من المخابز نتيجة الوضع الأمني.

ويتهم سكان في المدينة، الحكومة السورية بتقليص إيراد الطحين والوقود إلى الأفران، فقط في الأحياء المعروفة بمعارضتها للنظام.

ويقول ناشطون وشهود عيان من حمص، إن الأهالي باتوا ينتظرون ساعات في طوابير طويلة، أو يضطرون للقيام بجولة على الأفران، للحصول على كميات قليلة من الخبز.

ويقول سكان في مدينة القصير، إن السلطات منعت عنهم الغاز. كما يقول سكان احياء أخرى مثل حي الخالدية ان السلطات قامت بقطع الكهرباء والمياه في أحياء أخرى معروفة بمعارضتها للنظام السوري وذلك في اطار عقاب جماعي للسكان.

ومع تجنب الكثيرين المرور عبر الحواجز الأمنية المنتشرة في أحياء حمص وريفها، خشية الاعتقال العشوائي، أو التعرض للقتل من قناصين منتشرين في أماكن كثيرة مجهولة أو الخوف من إطلاق نار عشوائي من أحد الحواجز

القريبة، أصبحت المدينة مقطعة، ما زاد الضغط على أفران معينة، في حين بقيت أحياء أخرى من دون أفران، كحي البياضة حسب ما يؤكد ناشطون.

ويتهم سكان من مدينة حمص، الحكومة السورية بتعمد تقليص يوم العمل في الأفران العامة التابعة للحكومة، وتقليل توريد كميات الطحين إليها، ما سبب في تراجع كميات الإنتاج بشكل كبير، كما حدث لأحد مخازن حي الخالدية، الذي تقلص فيه العمل من 10 ساعات إلى أربع ساعات عمل يومياً.

وأفادت مصادر من المدينة أن مخازن عديدة بات أصحابها يرفضون العمل بعد تعرض مناطقهم لإطلاق نار عشوائي من قبل قوات الأمن عدة مرات.

إلى ذلك، قال مسؤولون في الأمم المتحدة إن المنظمة الدولية تراجع أعداد قتلى أعمال العنف في سورية، وإنها بصدد إصدار تقرير جديد يشير إلى أن عدد القتلى في سورية تجاوز خمسة آلاف شخص، غالبيتهم من المدنيين. وكانت التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة أشارت إلى سقوط أكثر من ثلاثة آلاف شخص، غير أن أعمال العنف في الشهرين الماضيين مع تصاعد تسلح المعارضة واستمرار الرد العنيف من قبل السلطات، أدى إلى ارتفاع عدد القتلى بشكل كبير.

بيان صحفي للمجلس الوطني السوري

بيان (4.11.2011)

مرة أخرى يعبر النظام السوري عن استهتاره بكل القيم الإنسانية والأخلاقية من خلال ارتكابه مزيداً من الجرائم وعمليات القتل الوحشية التي طالت أكثر من ستين مدنياً سورياً، جلهم من مدينة حمص الباسلة، إلى جانب عشرات الجرحى وآلاف المعتقلين.

لقد اختار النظام الدموي الردّ بطريقته على المبادرة التي تقدمت بها جامعة الدول العربية، فبدلاً من "وقف" عمليات القتل عمد إلى التصعيد الخطير باستخدامه المدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ في قصف المناطق المدنية المأهولة في حمص، وعوضاً عن الإفراج عن المعتقلين، كما نصت المبادرة، لجأ إلى تنفيذ أضخم حملة اعتقالات في يوم واحد، عندما اعتقل نحو ألفي شخص في منطقة الغوطة الشرقية وحدها، وبدلاً من سحب القوات والمليشيات المسلحة من المدن والأحياء السكنية طلب من عناصره حفر الخنادق وبناء التحصينات والتمركز فيها.

إن نظاماً مخادعاً مثل نظام بشار الأسد لا يمكن للعالم الوثوق له، أو منحه مزيداً من الوقت لكي يحصد أرواح ضحايا جدد كما فعل على مدى يومين منذ إقراره مرغماً المبادرة العربية.

لقد عمد النظام السوري إلى وأد الجهود العربية الرامية لحقن الدماء من خلال اختياره التصعيد الأمني الدموي، ومحاولته الالتفاف على المبادرة، ورفضه العملي تطبيق البنود الواردة فيها.

إننا في المجلس الوطني السوري إذ نحیی شعبنا على وقفته الصلبة في وجه نظام الاستبداد، وإصراره على فضح سلوكه، وكشفه ألاعيبه وزيفه للرأي العام، فإن الجامعة العربية باتت اليوم وأكثر من أي وقت مضى، مطالبة بالتحرك الجدي والفاعل لمنع النظام من استغلال المبادرة وأجوائها لارتكاب مزيد من أعمال القتل والتصفية، وذلك بالإسراع في تجميد عضوية النظام في الجامعة ودعوة الدول الأعضاء لفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية عليه، وتأييد الجهود الرامية إلى تأمين حماية دولية للمدنيين والمتظاهرين السلميين، والاعتراف بالمجلس الوطني ممثلاً شرعياً للشعب والثورة في سورية.

إن سقوط آلاف الشهداء السوريين على مدى ثمانية أشهر على يد النظام المجرم يجب أن يشكل دافعاً قوياً للعرب ودول العالم للتحرك الفعال للأخذ على يد النظام، ومنعه من مواصلة جرائمه، وتوجيه رسالة قوية بأن عصر الأنظمة المستبدة قد انتهى، وأن الشعب السوري يطرق بقوة أبواب الحرية والكرامة، وهو على موعد قريب معها بعون الله.

المجلس الوطني السوري- الأمانة العامة

الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري تبدأ دورة اجتماعاتها الثالثة

بيان (4.11.2011)

الأمانة العامة للمجلس الوطني السوري تبدأ دورة اجتماعاتها الثالثة في القاهرة لبحث التطورات الميدانية والسياسية في سورية، ويتابع المجتمعون عن كثب الأحداث الخطيرة التي تشهدها حمص وباقي المناطق السورية والهجمات الوحشية للنظام على المدنيين، ويجري مسؤولو الأمانة اتصالات مع مسؤولي عدد من الدول العربية والأجنبية على هامش الاجتماع لممارسة الضغوط على النظام لوقف هجماته الدموية.

المجلس الوطني السوري يطالب الجامعة العربية بموقف واضح من جرائم النظام

بيان (4.11.2011)

يجري المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري اليوم السبت اتصالات مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن تحديد موقفها من الجرائم التي ارتكبتها النظام في اليومين اللذين تلتيا موافقته على مبادرة الجامعة، ورفضه الفعلي للمطالب التي تضمنتها.

ويطالب المكتب التنفيذي الجامعة العربية بسرعة إصدار موقف واضح ومحدد بشأن انتهاك النظام لالتزاماته أمام الدول العربية، وعدم منحه أي وقت إضافي يسعى لاستغلاله لارتكاب مزيد من عمليات القتل، خاصة مع حلول عيد الأضحى المبارك، حيث يحول النظام الدموي حياة السوريين من الفرح المأمول إلى الحزن والغضب والأسى

المكتب الإعلامي - المجلس الوطني السوري

غليون يدعو الجامعة لـ «قطع الأمل» في النظام .. وقضائي قال ان لا حل سياسياً بعيداً عن تنحي الأسد

الحياة (4.11.2011)

كدت عضو المكتب التنفيذي في المجلس الوطني السوري المعارض بسمة قضماني ان لا حل سياسياً للأزمة المستمرة في سورية منذ ثمانية أشهر سوى بتنحي الرئيس بشار الأسد، مشيرة إلى ان النظام لم يغير تحركاته على الارض وان قمع وقتل المدنيين ما زال متواصلاً رغم موافقة دمشق على الخطة العربية. من ناحيته دعا رئيس «المجلس الوطني السوري» برهان غليون الجامعة العربية الى «قطع الأمل في النظام، وتجميد عضويته وسحب السفراء وبحث نقل الملف الى مجلس الأمن». وعن موقف المجلس الوطني من المبادرة العربية، قالت قضماني: «نحن عبرنا عن الشروط المطلوبة قبل أن يتم أي كلام عن تفاوض مع هذا النظام. والشروط المسبقة هي لإيجاد البيئة المناسبة لكي لا تكون هناك مواجهة بين النظام والمجلس الوطني والمعارضة السورية وكل الشعب السوري»، مشيرة إلى أن «هذه الشروط لا يليبها النظام ونرى ذلك منذ الساعة الأولى بعد التوقيع على المبادرة والوعد بالالتزام بها. بل كان هناك شهاداء وتصعيد وتحريض، وبالتالي نحن لم نتعامل مع المبادرة في مضمونها بل نتعامل مع الشروط التي تفرضها جامعة الدول العربية وتطلب تنفيذها فوراً وهذا ما ركزنا عليه كمجلس وطني لأننا نعلم بأن هذا النظام معتاد على المراوغة والكذب».

وتابعت الناشطة السورية: «اعتقد أن الجامعة العربية وأمينها العام المحترم لا يشعر ولا يدرك قدرة هذا النظام على الكذب والمراوغة، ونحن لا نستطيع أن نستمر في الموافقة على فكرة المبادرة والقبول بأن ننظر فيها وان نتحدث مع الجامعة عنها إذا استمر العنف، وإذا كان القمع كما هو فلا داعي لحديث عن مبادرة عربية معنا».

وعما إذا كانت هناك إمكانية لعمل سياسي من دون طرح فكرة الإطاحة بالنظام السوري، قالت قضماني: «ليست هناك أية إمكانية غير تنحي الرئيس والإطاحة بهذا النظام. ونحن نتحدث عن تفاوض لنضع آلية انتقال السلطة إلى حكومة ديمقراطية تمثل إرادة الشعب وليس بإشراف أي من أعضاء هذا النظام. لذلك المطلوب من الأسد التنحي وترك هذا المنصب، وهذا هو مطلب الشعب».

وشددت قضماني في حوار مع إذاعة «الشرق» على ان «هناك جرائم ترتكب بإسم بعض الفئات ضد الأقليات وهناك تحريض على الموضوع الطائفي».

إلى ذلك وفيما وجه الناشط السوري أنور البني انتقادات شديدة إلى النظام، موضحاً أن «الوضع الميداني يزداد سوءاً» وأن أعداد القتلى والمعتقلين إلى تزايد كل يوم، دعا رئيس «المجلس الوطني السوري» المعارض برهان غليون الجامعة العربية إلى «قطع الأمل في النظام، وتجميد عضويته وسحب السفراء وبحث نقل الملف إلى مجلس الأمن».

وأعتبر في حديث بثته قناة «الجزيرة» أن ما يقوم به النظام من قتل هو «تحد سافر للجامعة العربية وعليها أن ترد على هذا التحدي، ولها الكلمة اليوم». وتابع: «النظام غير قادر على تنفيذ أية خطة هو في مأزق حقيقي ولا يعرف إلى أين يسير، ولا يستطيع أن يراجع، وإذا نفذ سيجد الشعب بالملايين في الشوارع لتقرير مصيره... الشعب أوصل النظام إلى المازق. هذه بداية النهاية ولا خيار للنظام الآن». وأكد أنه كان هناك مشروع حقيقي للجامعة العربية لمواجهة الوضع وأنها الآن أمام ضغط رأي عام عربي و أن قسماً كبيراً (من الدول العربية) كانت اتخذت قراراً بتعليق العضوية ورفع الملف إلى مجلس الأمن لكن الجامعة أرادت محاولة الفرصة الأخيرة».

عضو المجلس الوطني السوري سمير النشار: مصرّون على إحالة ملف سوريا لمجلس الأمن

لبنان الآن (4.11.2011)

لفت عضو المكتب التنفيذي بالمجلس الوطني السوري سمير النشار في حديث لقناة "أخبار المستقبل" إلى أن "النظام السوري قد تمّت تجربته، والمثل يقول: من جرّب المجرّب يكون عقله مخرب"، مشيراً إلى أن "وقد المجلس الوطني السوري الذي التقى بالأمس الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي أوضح له أن النظام السوري لن يلتزم بكل الاتفاقيات ولا بالمبادرة العربية، وهو يحاول كسب الوقت"، وأضاف: "نحن مصرّون على تجميد عضوية النظام السوري بالجامعة العربية، وعلى إحالة ملف سوريا إلى مجلس الأمن، وعلى ضرورة إيقاف القتل بحق المدنيين السوريين".

وأكد النشار أن "المجلس الوطني يمثل الاكثية الساحقة من المعارضة السورية، واستمد شريعته من المظاهرات التي خرجت لتأييده ونددت بكل من يؤيد الحوار من المعارضة مع النظام، وبالتالي إذا كان أحد يفكر من المعارضة بالحوار مع النظام فليفكر أن الشعب السوري هو من يحدد مستقبل سوريا". ولفت النشار إلى أن "النظام وضع الجامعة العربية في مأزق لأنها مضطرة أن تحيل ملف سوريا إلى مجلس الأمن، خاصة وأن هذا النظام لن يلتزم بأي نقطة أو بند من بنود الورقة العربية".

زيادة : موافقة النظام على المبادرة العربية نصر حقيقي للثورة ..

اليوم السابع (4.11.2011)

قال مدير مكتب العلاقات الخارجية في المجلس الوطني السوري رضوان زيادة، إن موافقة النظام السوري على المبادرة العربية بدون تحفظ نصر حقيقي للثورة السورية، فقد أدرك النظام أن الحل العسكري والأمني لن يجدي نفعاً مع إرادة المتظاهرين والشعب، فاتجه للحل السياسي، كما أن قبول الأسد للمبادرة يولد لدينا قناعة بأنه لا يستجيب إلا تحت مطرقة الضغوط الخارجية، فعندما شعر أن الجامعة العربية جادة، وأنها ستتحرك كما تحركت في ليبيا.

وأضاف زيادة، أنه بعد خرق المبادرة العربية وقصف مدينة حمص وعدم سحب الآليات العسكرية، ينبغي على الجامعة العربية أن تتحرك فوراً لتطبيق ما أقرته، وأن الأسد كعادته كاذب ومجرم ضد الإنسانية.

واشنطن تنصح السوريين ألا يسلموا أنفسهم رغم وعود بالعمو عنهم

سوا - وكالات (4.11.2011)

نصحت وزارة الخارجية الأميركية الجمعة السوريين بعدم تسليم أنفسهم إلى نظام بشار الأسد بعد أن أعلنت دمشق العفو عن من يسلمون أسلحتهم.

وقالت فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم الخارجية الأميركية للصحافيين "لا انصح أحداً بتسليم نفسه لسلطات النظام في الوقت الراهن"، معربة عن القلق إزاء سلامة من يفعل ذلك.

وتعهدت السلطات السورية العفو عن حملة السلاح الذين يسلمون أنفسهم اليها في مهلة ثمانية ايام، وفق ما اورد التلفزيون السوري الرسمي الجمعة، وشككت المتحدثة بهذا الوعد، وقالت "انه الوعد الرابع بالعفو الذي يقومون به منذ أن تسلمت منصبي قبل خمسة أشهر".

وكان بيان لوزارة الداخلية السورية وبثه التلفزيون السوري قال إن الوزارة أعلنت الجمعة عن إهمالها "حاملي السلاح" أسبوعا اعتبارا من يوم السبت لتسليم أنفسهم وأسلحتهم في إطار عفو عام.

وجاء في البيان إن الوزارة تدعو المواطنين ممن حملوا السلاح أو باعوه أو قاموا بتوزيعه أو نقله أو شرائه أو تمويل شرائه ولم يرتكبوا جرم القتل إلى تسليم أنفسهم وأسلحتهم إلى أقرب مركز للشرطة في منطقتهم وسيصار إلى تركهم فوراً وذلك خلال الفترة من السبت الموافق 5 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري ولغاية 12 وسيعتبر ذلك بمثابة عفو عام عنهم. وأضافت المصادر نفسها أن هذا العفو يأتي بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك الذي يبدأ الأحد بهدف حفظ الأمن والنظام العام.

مجلس حقوق الانسان : سندفع باتجاه اجراء تحقيقات داخلية في سوريا للوقوع على انتهاكات النظام

وكالات (4.11.2011)

صرح أعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الجمعة أنهم يريدون "تسليط الضوء" على الانتهاكات التي يتم ارتكابها في سوريا، وسيدفعون باتجاه إجراء تحقيقات في سلوك النظام سواء سمح لمراقبي المجلس بدخول الأراضي السورية أم لم يسمح.

وكانت دمشق منعت وصول بعثة لتقصي الحقائق من مجلس حقوق الإنسان في أغسطس/آب، كما رفضت أيضا دخول لجنة تحقيق تدعمها الأمم المتحدة تم تشكيلها بعد ذلك، ومن ثم توجه أعضاء اللجنة إلى المناطق الحدودية في بلدان مجاورة لسوريا لرصد الانتهاكات من هناك.

وقالت ايلين تشيمبرلين دونا هو سفيرة الولايات المتحدة لدى مجلس حقوق الإنسان خلال اجتماع في معهد بروكينغز للأبحاث بواشنطن: "بالنسبة للشأن السوري لا تزال الفرصة متاحة، حتى إنها متاحة جدا".

وتابعت: "لا نشعر أننا فقدنا الزخم وسنفعل كل ما في وسعنا لتسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة والضغط بأقصى طاقتنا". وقالت تشيمبرلين دونا هو إن منع أعضاء اللجنة من الوصول إلى سوريا "يزيد من عزم المجتمع الدولي" للضغط على نظام الرئيس بشار الأسد.

ومن المقرر أن تنشر لجنة التحقيق تقريرا حول سوريا نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني القادم ومن المرجح أن يعقد مجلس حقوق الإنسان الذي يتخذ من جنيف مقرا له جلسة للنظر في مضمون التقرير، حسبما قالت تشيمبرلين دونا هو.

وقالت نائبة رئيسة المفوضية العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان كيونغ وا كانغ لمنندى واشنطن إنه رغم عدم إمكان الوصول إلى شوارع المدن السورية كدمشق وحمص وغيرها، إلا أن "التقنيات الحديثة لا تدعنا نواجه نقصا في المعلومات"، وقالت إن مفتشي الأمم المتحدة "تحدثوا إلى المتظاهرين عبر سكايب وكان المتظاهرون متواجدين في قلب الأحداث في الشوارع يوميا".

وبينما شددت كانغ على إن الشهادات التي تم جمعها من 150 من الضحايا والشهود الذين فروا إلى البلدان المجاورة أتاحت للأمم المتحدة الاطلاع "بشكل أكثر وضوحا على أنماط الانتهاكات"، إلا أنها أقرت بأن هيئات الأمم المتحدة "كانت تود طبعاً لو أتيح لها الدخول ومعاينة الوضع" بنفسها. وقالت كانغ لوكالة الصحافة الفرنسية "نواصل المطالبة بالدخول والتحقيق".

الجامعة العربية تبحث طريقة مشاركة المعارضة السورية بأي حوار محتمل

الوكالة الايطالية (4.11.2011)

قالت مصادر دبلوماسية عربية على اطلاع بما يقوم به أعضاء اللجنة العربية المكلفة بمتابعة تنفيذ مبادرة الجامعة العربية، إن الجامعة تدرس طريقة مشاركة وتمثيل المعارضة السورية في أي اجتماع حواري مرتقب فيما لو طبقت

الحكومة السورية كامل بنود المبادرة وقررت سحب القوات العسكرية والأمنية وإلغاء المظاهر المسلحة من المدن والإفراج عن المعتقلين

وقالت المصادر لوكالة (أكي) الإيطالية للأنباء "ستشارك المعارضة السورية في الداخل والمعارضة في الخارج في الحوار، ولن يتم استثناء أي مكون منها، وهي بشكل أولي تتمثل بالمجلس الوطني السوري وبهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي، ومن غير الواضح إن كان هناك قوى حقيقية أخرى يمكن مشاركتها في الحوار"

وأضافت المصادر "فيما لو نفذت الحكومة السورية تعهداتها فيما يتعلق بنود المبادرة العربية، ستعمل الجامعة على التواصل مع أطراف المعارضة السورية لإقناعها بالمشاركة في الحوار، ولتقديم رؤيتها لهذا الحوار، ليكون له برنامج واضح وهدف محدد"

فرنسا تشكك في مصداقية النظام السوري للقبول بمبادرة الجامعة العربية

وكالات (4.11.2011)

من جانبها، أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية الجمعة أن فرنسا تشكك في صدق النظام السوري في تنفيذ خطة الجامعة العربية للخروج من الأزمة في هذا البلد، وذلك بسبب استمرار القمع الدامي في سوريا.

وقال رومان نادال مساعد المتحدث باسم الخارجية الفرنسية في مؤتمر صحفي إن "استمرار القمع يعزز شكوك المجتمع الدولي في صدق النظام السوري بتنفيذ خطة الجامعة العربية".

وأضاف "في حين أعلن النظام السوري لتوه أنه يقبل من دون تحفظ بخطة الخروج من الأزمة التي اقترحتها الجامعة العربية، نلاحظ أن عشرين متظاهرا مسالما على الأقل قتلوا الخميس في سوريا برصاص قوات الأمن".

وأكد أن "استمرار القمع يناقض تماما الالتزامات التي طالبت الجامعة العربية النظام السوري" بأن يفي بها.

الولايات المتحدة تستبعد التزام النظام السوري بالخطة العربية

وكالات (4.11.2011)

حذرت الولايات المتحدة الخميس النظام السوري من أنه إذا لم يطبق التزاماته الواردة في الخطة العربية للخروج من الأزمة فإن عزله ستزداد على الساحة الدولية.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند "نحن لم نر مؤشرات على أن نظام (الرئيس السوري بشار) لديه النية باحترام التعهدات التي قطعها".

ميفاتي يقر بوقوع عمليات خطف لمعارضين سوريين في لبنان

بي بي سي (4.11.2011)

أقر رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميفاتي في حديث أجرته معه تلفزيونية هيئة الإذاعة البريطانية تم بثه مساء الخميس، بعمليات خطف لمعارضين سوريين في لبنان قبل بضعة أشهر، مشيراً إلى أن القضاء يتعامل مع هذه الحادثة.

وقال ميفاتي في مقابلة مع المحطة الناطقة باللغة العربية رداً على سؤال عن صمت الحكومة حول خطف معارضين سوريين، إن "هذا الأمر حصل قبل أشهر وقبل أن تتشكل الحكومة". وأضاف "توجد وسائل لمتابعة الأمر، بيننا وبين سوريا معاهدات ولجنة ارتباط عسكرية وضباط تنسيق مثل أي بلدين مجاورين"، مشيراً إلى أنه تحدث أيضاً في هذا الموضوع مع الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني-السوري.

وتابع ميفاتي، بحسب نص المقابلة الذي وزعه مكتبه الإعلامي، "نعم توجد حالات فردية، ولكن لا يمكن تعميم هذه الحالات والقول إن الوضع برمته غير مستقر. نعم حصلت بعض الحوادث ولكن طابعها فردي".

وعما أظهره التحقيق من تورط للبعثة الدبلوماسية السورية في عمليات الخطف، قال "القضاء يقوم بواجبه كاملا في هذا الإطار ونحن ندعمه، نحن نقوم بكل الإجراءات القانونية المطلوبة".

وكان المدير العام لقوى الأمن الداخلي قد أكد أخيرا تورط السفارة السورية في خطف المعارض السوري شبلي العيسمي في مايو/أيار الماضي وثلاثة أو أربعة أشقاء سوريين من آل جاسم في مارس/آذار، خلال وجودهم في لبنان، فيما نفى السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي ذلك.

يذكر أن عمليات الخطف وقعت خلال فترة المشاورات لتشكيل الحكومة الحالية التي أبصرت النور في يونيو/حزيران الماضي، وتتألف من أكثرية تضم حزب الله المتحالف مع سوريا.

وتشن المعارضة اللبنانية حملة عنيفة منذ أسابيع على الحكومة على خلفية صمتها إزاء عمليات الخطف هذه ومضايقات أخرى تقول إن المعارضين السوريين يتعرضون لها في لبنان مثل الملاحقات والتهديد.

ودعت المعارضة الأربعاء الحكومة إلى التوقف الفوري عن دعم النظام السوري، معتبرة أن المخاطر الأمنية تزداد في لبنان مع المنعطف الذي تدخله أزمة النظام السوري.

ويلتزم ميقاتي الذي يصنف نفسه في موقع وسطي، موقفا حذرا من الاضطرابات القائمة في سوريا منذ منتصف مارس/آذار والتي حصدت حتى الآن أكثر من ثلاثة آلاف قتيل بحسب الأمم المتحدة، وذلك منعا لتأجيج النزاعات الداخلية،

إلا أن الأكثرية الحكومية تجاهر بدعمها لدمشق. وقال ميقاتي في حديثه إلى محطة BBC إن موقفه من الوضع في سوريا هو "الحياد"، مضيفا "نحن لسنا طرفا في الموضوع، لا مع ولا ضد. أريد أن أجنب بلدي أي كأس مرة، نحن نتصرف ضمن هدف الحفاظ على وطننا أرضا وشعبا وعلى السلم الأهلي، وما سوى ذلك أمر لا دخل لنا به".

وعن دعوة المعارضة للحكومة بالتوقف عن دعم سوريا دبلوماسيا في المحافل الدولية، قال "للحكومة رأي في هذا الموضوع ينطلق من الاتفاقات والمعاهدات الموقعة بيننا وبين سوريا، سوريا دولة جارة، ونحن اتخذنا قرارا على الصعيد الدولي بأن نكون في منأى". وأضاف "هنا الأساسي الحفاظ على وحدة لبنان، ومن يطالبنا بموقف آخر يتناسى أن مجتمعنا منقسم وان اللبنانيين منقسمون إلى أطراف عدة".

الخرينج: تدويل الأزمة السورية إذا لم يستجيب النظام للمبادرة العربية

القبس الكويتية (4.11.2011)

تمنى رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب مبارك الخرينج ان تستجيب القيادة السورية لمبادرة الجامعة العربية، التي قبلتها القيادة السورية متأخرة، بعد ان تم سفك دماء عدد كبير من الشهداء خلال فترة الـ 15 يوما التي حددتها الجامعة لهذه القيادة لقبول المبادرة، حيث قبلتها امس الاول.

وقال الخرينج في تصريح صحفي «نتمنى ان تبادر القيادة السورية فورا الى القيام بعدد من الاجراءات العملية على ارض الواقع، التي تدل على صدق النوايا في تطبيق المبادرة العربية»، مشيرا الى ضرورة المبادرة فورا بسحب قوات الجيش السوري من الشوارع وسحب الاجهزة الامنية والسماح بدخول وسائل الاعلام العربية والاجنبية، إضافة إلى الجلوس مع المعارضة السورية بالخارج لتحقيق مطالبها.

واوضح الخرينج ان هذه الاجراءات هي التي كان قد طالب بها في اجتماع البرلمان العربي في شهر مارس الماضي. وقال الخرينج «في حالة عدم احترام وتنفيذ القيادة السورية لهذه المبادرة العربية فإننا نطالب الجامعة العربية، كما نطالب مجلس التعاون الخليجي الذي كان له دور كبير ومميز في تلك المبادرة بان يسارعا الى الاعتراف بالمجلس الوطني السوري الانتقالي، وكذلك تدويل القضية السورية من خلال مجلس الأمن.

وتابع الخرينج قائلا: لذلك، نناشد القيادة السورية بالألا تكون مبادرتها للإصلاح والتغيير متأخرة - كالعادة - بعد ان تقع الفأس في الرأس، وعليها ان تأخذ العبرة والعظة مما حدث امام الأعين من زعماء وانظمة اصبحوا في «مزبلة» التاريخ، لانهم لم يحترموا إرادة شعوبهم.

وتساءل الخرينج: فهل ستتجيب هذه القيادة؟! واذاف: أتمنى ان تستجيب القيادة السورية وتحقق دماء السوريين، لتعود الحياة الى طبيعتها، فنحن يهمنا بالدرجة الاولى الشعب السوري وتحقيق مطالبه.

الجامعة مستاءة من خديعة دمشق.. والاعتراف بالمجلس الانتقالي الخيار الأقرب

القبس الكويتية (4.11.2011)

تحولت جمعة «التحقق من نوايا النظام» في سوريا أمس الى جمعة «الله أكبر ضد الطغاة»، بعدما أغرق النظام بالدم العديد من شوارع المدن السورية ومعها المبادرة العربية. مصادر عربية مطلعة وصفت الأوضاع في سوريا بالقول «إن الجامعة العربية قدمت المبادرة على طبق من أجساد الضحايا، لكن النظام السوري واصل عملية الفتك بأبنائه». وقالت المصادر نفسها، ردا على استفسار من القبس ، إن موافقة دمشق على سحب العناصر المسلحة ليست إلا «خدعة» لأنه لو غابت العناصر الأمنية والشبيحة لامتألت سوريا بكل ساحاتها بالمتظاهرين. وعن توقعاتها للمرحلة المقبلة، قالت المصادر «لو استمر نزيف الدم فان خيار الاعتراف العربي بالمجلس الانتقالي السوري هو الأقرب».

تقرير حقوقي يوثق التعرض لـ 95 إعلاميا غداة تعهد النظام بالسماح للإعلام بالتنقل بحرية في سوريا، أخبار

الشرق الأوسط (4.11.2011)

في الرابع والعشرين من شهر مارس (آذار) الفائت، وبعد أيام على اندلاع التحركات الشعبية في سوريا، وتحديدا في درعا، أطلقت المستشارة السياسية والإعلامية للرئيس السوري بشار الأسد الدكتوراة بثينة شعبان في مؤتمر صحفي، قالت خلاله: «بما أن الأحداث تجري في سوريا، فإن التلفزيون السوري هو الوحيد الذي ينقل الحقيقة، وليس أي شخص آخر».

شكل كلام شعبان صفارة الإنذار لانطلاق حملة تضيق إعلامية فرضتها السلطات السورية على كل البلدات والقرى التي شهدت مظاهرات واحتجاجات. اعتقلت العشرات من الإعلاميين والصحافيين ومنعت دخول الأجانب منهم، ومارست الضغوط على الصحافيين المحليين، غير أبهة بمقالات وتقارير ستصدر تباعا لتفضح الملاحقات وحالات القمع التي طالت العاملين في المجال الإعلامي، من سوريين وعرب وأجانب. وعلى الرغم من تغييب التلفزيون السوري الرسمي والقنوات الخاصة التابعة للنظام السوري ووكالة الأنباء السورية لكل أخبار المظاهرات والاحتجاجات وعدد المعتقلين والقتلى، مكتفية بتقديم روايات تخدم النظام ونهجه، فإن ذلك لم يحل دون قيام إعلاميين كثر بواجباتهم، وتحول العديد من الناشطين السوريين إلى مراسلين في قلب الميدان، مستخدمين ما أتيح لهم من التكنولوجيا ووسائل التواصل لتقديم صورة حقيقية عما يجري داخل سوريا.

وبالتزامن مع إعلان النظام السوري موافقته على ورقة «العمل العربية» لحل الأزمة المندلعة منذ منتصف شهر مارس (آذار) الفائت، وتعهده ببند «فتح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سوريا للاطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث»، أعلن المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM) عن رصده مائة وتسع حالات انتهاك بحق 95 صحافيا وعاملا في الحقل الإعلامي في سوريا، خلال الفترة الممتدة بين شهري فبراير (شباط) وأكتوبر (تشرين الأول) 2011.

وفي هذا السياق، أوضح مؤسس ومدير المركز، المرخص في فرنسا منذ عام 2004 والحاصل على صفة استشارية لدى الأمم المتحدة في العام الحالي، مازن درويش لـ «الشرق الأوسط»، أن صدور التقرير في هذا التوقيت بالذات إنما «يرمي إلى وضع حد فاصل بين مرحلة ما قبل تعهد النظام السوري بالسماح لوسائل الإعلام بالدخول إلى سوريا ومرحلة ما بعد، ولنرى ما إذا كان النظام سيلتزم فعليا بتطبيق ما تعهد به أم ستكون مجرد التزامات واهية».

وأشار إلى أن الحالات الموثقة في التقرير «هي الحالات التي أمكن توثيقها وجمعها، وثمة احتمال لأن يكون عددها أكبر»، لافتا إلى أن عملية التوثيق هذه حصلت من خلال «التواصل المباشر مع إعلاميين أو من خلال ما روه لاحقا

عن تجربتهم أو من خلال ما نقلته وسائل الإعلام عنهم وكذلك من خلال الشكاوى التي وردت إلينا». ويوثق التقرير، الصادر أول من أمس بعنوان: «إعلاميون في سوريا..»

الانتهاكات تعصف بهم من كل الجهات»، بشكل مسهب حالات التعرض لإعلاميين، موردا أسماءهم وتاريخ ومكان توقيفهم، وخلفية توقيفهم ووضعهم القانوني ثم تاريخ إطلاق سراحهم وبعض الملاحظات عنهم، من دون أن ينكر التقرير صعوبة «تأكيد المعلومات من الجهات الرسمية، خصوصا بعد أن حولت السلطات السورية فروع الأمن إلى ضابطة عدلية»، وبصعوبة «الحركة لرصد الانتهاكات بحق إعلاميين في مختلف المحافظات السورية».

وفي التفاصيل، يذكر التقرير تعرض 95 إعلاميا ومدونا «لمضايقات إثر نشاطهم في تغطية الأحداث الجارية في سوريا (تعرض 11 منهم للاعتقال أكثر من مرة)»، علما أن «76 حالة منها جرت في مدينة دمشق». ويفصل التقرير هذه الانتهاكات، معددا تسجيل «29 حالة اعتقال تعسفي و76 حالة اختفاء قسري، إضافة إلى 4 حالات تعرض أصحابها لنوع مختلف من المضايقات».

ومن خلال جدول تفصيلي مرفق بالتقرير، يتبين أن 13 إعلامية ومدونة سوريا تم توقيفهن على «خلفية نشاطهن في تغطية الأحداث السورية، خمس منهن أُلحن للقضاء بتهم أبرزها التظاهر غير المرخص وإثارة الشغب، فيما لا يزال مصير الصحافية لينا إبراهيم مجهولا». ويفيد «الجدول عن توقيف 15 مدونا ومدونة آخرين، أحيل أربعة منهم للقضاء، فيما لا يزال مصير كل من المدونين حسين غريز وجهاد جمال مجهولا».

وفيما يتعلق بالمصورين، فقد «بلغ عدد الموقوفين منهم سبعة، أحيل ثلاثة منهم للقضاء، في وقت لا يزال مصير المصور طارق سعيد بلشة مجهولا»، في مقابل تعرض ستة حقوقيين وناشطين للتوقيف والاعتقال، من أبرزهم الناشط الحقوقي نجاتي طيارة الذي لا يزال معتقلا منذ 12 مايو (أيار) الفائت.

ويذكر تقرير «المركز السوري للإعلام وحرية التعبير» أن من بين 29 حالة اعتقال تعسفي تم تحويلهم للقضاء، تم إطلاق سراح 21 منهم، في مقابل رصد حالة 14 صحافيا ومدونا لا يزال مصيرهم مجهولا، مضى على اختفاء ستة منهم أكثر من 60 يوما. ولم تقتصر حالات التعرض لصحافيين على المحليين منهم فحسب، إذ تعرض عشرة صحافيين أجانب لمضايقات على الأراضي السورية، انتهت بمغادرتهم جميعا الأراضي السورية. ومن أبرز هؤلاء الصحافي الجزائري - الفرنسي خالد سيد مهند، الذي كان يعمل في دمشق لصالح Radio France Culture، واعتقل لمدة شهر تقريبا، وكذلك الأمر بالنسبة لمراسلة قناة «الجزيرة الإنجليزية» الصحافية دوروثي بارفاز، التي اختفت فور وصولها إلى دمشق في 29 أبريل (نيسان) لتظهر في 15 مايو (أيار) قادمة من مطار طهران. ولا يغفل التقرير تعرض العديد من الفضائيات الإخبارية العربية إلى «هجمات قاسية» من قبل موالين للنظام السوري نتيجة تغطيتها الإخبارية للأحداث في سوريا، وخصوصا قناة «الجزيرة» التي أغلقت مكتبها في 29 أبريل (نيسان) الفائت. كما أوقفت شركتا الهاتف المحمول خدمات «أخبار الجزيرة النصية»، فضلا عن «تبرؤ» عائلة الإعلامية العاملة في قناة «الجزيرة» رولا إبراهيم منها نتيجة «ضغوط شديدة تعرضوا لها». كذلك، نوه التقرير بحملة «التشويه والتحريض التي شنها الإعلام الرسمي والإعلام المقرب منه ضد النشطاء من جهة، ووسائل إعلام مختلفة من جهة ثانية، خصوصا التي تعاطت مع الموضوع السوري من زاوية مختلفة لرواية الحكومة السورية، حيث يعتمد إلى اعتماد صيغة تكذيب ما تبثه (قنوات الفتنة) في إشارة إلى تغطية الفضائيات الإخبارية العربية مثل الجزيرة والعربية..».

لجنة متابعة تنفيذ الورقة العربية تبدأ تحركها زيارة سورية أولى مهماتها

الرأي الكويتية (4.11.2011)

عقدت اللجنة المعنية بالأزمة السورية والتابعة لمجلس الجامعة العربية اجتماعها الأول في القاهرة، أمس، برئاسة مدير الإدارة العربية في وزارة الخارجية القطرية إبراهيم السهلاوي وحضور الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، لتنفيذ الورقة العربية التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة السورية، ووضعت على رأس جدول أعمالها زيارة سورية إلا أن أي موعد لم يحدد للزيارة.

وقال مصدر دبلوماسي لـ «الراي» إنه «من المنتظر قيام الآلية الجديدة التي تضم الدول الخمس الأعضاء في لجنة متابعة سورية ومن يرغب من الدول العربية بزيارة إلى دمشق لمتابعة تنفيذ الخطة العربية».

وأضاف إن «وزراء الخارجية العرب رصدوا مبلغ مليون دولار لتغطية الأنشطة ذات الصلة بالمهام الموكلة للأمانة العامة للجامعة العربية لمتابعة تنفيذ الخطة».

وذكرت مصادر قريبة من الاجتماع الوزاري الاستثنائي أن «هناك وزراء خارجية عرب، قدموا التهنئة للمندوب السوري، على موقف بلاده الشجاع بالقبول بالمبادرة». وأكد العربي مجدداً أمس أن الحوار السوري سيعقد في القاهرة، مضيفاً أنه أبلغ سفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بمضمون قرار الاجتماع الوزاري العربي بخصوص موافقة سورية على الورقة. واجتمع العربي مع وفد ممثلي المكتب التنفيذي للمجلس الوطني السوري المعارض.

وقال عضو المكتب سمير نشار إن «الأمين العام أطلعهم على تفاصيل المبادرة العربية لحل الأزمة»، مضيفاً إن «وزراء الخارجية العرب حصلوا على وعود من النظام السوري بعدم التعرض للمتظاهرين والإفراج عن كل المعتقلين السوريين، وسحب المظاهر العسكرية من الشوارع والمدن».

وعما إذا كان المجلس الوطني يوافق على الدخول في حوار مع الحكومة السورية، قال: «لا، لم نتحدث عن حوار، عرضنا الدخول في مفاوضات لانتقال السلطة من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، وطالبنا بتنحي بشار الأسد عن السلطة».

وعن ضمانات تنفيذ الخطة، أكد نشار إن «العربي قال إن لجنة وزارية عربية في حال انعقاد دائم ترأّسها من قبل سوريا ستراقب متابعة تنفيذ الخطة العربية». وأضاف: «أبلغنا الأمين العام تخوفنا من عدم مصداقية نظام الأسد في تنفيذ وعده»، مشيراً إلى أن «حمص كانت تقصف حتى انعقاد الاجتماع الوزاري وقبل إعلان موافقة الحكومة السورية كان سقط 34 شهيداً جراء القصف».

فيلتمان: الأسد مستعد لتدمير سوريا ليبقى في السلطة

القيس الكويتية (4.11.2011)

قال مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان من أهمية ما يقوله بشار الأسد وأزلامه، بشأن مبادرة جامعة الدول العربية، وتابع «بل المهم هو ما الذي سيفعلونه».

ومع أنه رأى أن تطبيق بنود المبادرة سيكون خطوة إيجابية، إلا أنه رأى في المبادرة بحد ذاتها مؤشراً إضافياً بأن «الدول العربية سئمت من بشار وتصريحاته، وهم يدركون أن الطريق الذي اختاره سيدمر سوريا، وهم يحاولون إنقاذها».

ورأى فيلتمان في مقابلة مع قناة العربية الفضائية أنه بغض النظر عن المبادرة «من منظور الولايات المتحدة نحن كنا واضحين منذ شهر أغسطس الماضي، عندما قال الرئيس باراك أوباما إن الوقت قد حان للأسد ليتنحي عن الحكم، ويسمح للشعب السوري أن يقرر بذاته انتقالاً سلمياً للسلطة».

وأشار فيلتمان إلى ازدياد عزلة النظام السوري وتصادد الضغوط الإقليمية والدولية عليه. وأشار إلى تضافر المعارضة بعد تشكيل المجلس الوطني السوري، مضيفاً «لقد رأينا تصاعداً للرودود الإقليمية والدولية وحتى الداخلية على وحشية الأسد وأزلامه، وهذا الرد ألا محالة من التغيير، وأنا لا أنظر إلى الزمن الذي سيستغرقه التغيير، ولا أعتقد أن أحداً يمكن أن يتنبأ بذلك». وتابع «يبدو لي أن الأسد مستعد لأن يفعل أي شيء، بما في ذلك تدمير سوريا، ليبقى هو في السلطة. وهو يستطيع أن يتسبب بكثير من الضرر، وقادر على قتل مزيد من الناس، ولكنه لن يكون قادراً على إيقاف عجلة التغيير من حكم الأسد إلى نظام أكثر انفتاحاً وديمقراطية في سوريا».

وحول ما تفعله واشنطن لإرغام الأسد على التنحي، قال فيلتمان: «نحن نتحدث مع دول كثيرة في أوروبا والعالم العربي وتركيا، وهناك مشاورات حول التهديد الذي يمثله الرئيس السوري لاستقرار المنطقة». وأشار إلى حدوث تطور مهم في مواقف جيران سوريا. وتابع «هناك دولة عربية تتحدث إلى المعارضة، وأحزاب مصرية تستقبل المعارضة، وتركيا تعمل على تسهيل عمل المعارضة. الدوحة رعت اجتماعات، وهناك دعم من أوروبا. كل هذا يأتي من إدراك المنطقة أنه كلما استمر الأسد في قتل شعبه، كلما ازدادت فرص زعزعة الاستقرار في المنطقة».

وتفادى فيلتمان تأكيد ما قالته مصادر اميركية رسمية أخيراً من ان واشنطن تعتزم فرض عقوبات اضافية ضد شخصيات سياسية واقتصادية سورية، وقال «نحن دائماً نبحت عن طرق لزيادة الضغط على بشار، وعلى من يدعمه، ولن أتكهّن بشأن ما سنفعله بالتحديد ومتى... في هذه اللحظة يبدو أنه من مصلحة الجميع التضييق على دائرة ألام بشار وداعميه الذين اظهروا وحشيتهم تجاه الشعب السوري، وانكروا عليه الحقوق الاساسية... انظر الى عدد التظاهرات التي تحدث رغم وحشية القمع.. إن من يشاهدون الأحداث يجب أن يتوقفوا عن محاولة إنقاذ بشار مما ينتظره».

أوغلو: نأمل ألا نحتاج إلى حظر طيران أو منطقة عازلة في سورية

يو بي أي (4.11.2011)

كشف وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن بلاده تستعد لفرض عقوبات على سورية، وانها تركت الباب مفتوحاً أمام اتخاذ خطوات أكثر قسوة ضدها في وقت لاحق مثل اقامة منطقة عازلة أو منطقة حظر الطيران.

وقال في مقابلة مع صحيفة «فايننشال تايمز» امس إن «النظام السوري يهاجم الشعب السوري وهذا أمر غير مقبول.. وعندما نرى مثل هذا الحدث يقع في دولة مجاورة لنا لن نصمت أبداً». وأضاف: «كنا دائماً ضد العقوبات والعقوبات الاقتصادية التي تضر الناس، لكن بعض التدابير التي يتم اتخاذها للتأثير على نظام يحارب شعبه مختلفة».

ونفى أن تكون انقرة سمحت لمسلحين سوريين بالعمل من أراضيها.

ورداً على سؤال حول موقف بلاده بشأن اقامة منطقة عازلة أو منطقة حظر الطيران، قال وزير الخارجية التركي «نأمل بأن لا تكون هناك حاجة لمثل هذا النوع من التدابير غير أن المسائل الإنسانية مهمة بالطبع.. وهناك قيم عالمية معينة يتعين علينا جميعاً احترامها، كما أن حماية المواطنين هي مسؤولية كل دولة».

ورفض تحذير الرئيس بشار الأسد من أن أي تدخل غربي في سورية سيحولها إلى أفغانستان جديدة، مضيفاً «أن مقارنة سورية بأفغانستان سيعني ضمناً القبول بأنها دولة فاشلة، وهذا غير صحيح».

وقال: «هناك حالة استمرار في سورية، والشئ المهم هو كيف يمكن لقادة هذه الدولة التصرف، والمقياس الصحيح هو ما حدث في أوروبا الشرقية أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات».

وحذّر وزير الخارجية التركي الرئيس الأسد من «أن القادة الذين لا يفهمون هذا المقياس سيفقدون السلطة».

الجالية السورية تدعو المصريين لمشاركتهم العيد أمام الجامعة العربية

اليوم السابع (4.11.2011)

أكد أبناء الجالية السورية في القاهرة، أن اعتصامهم أمام الجامعة العربية لن يُفرض دون أن يكون هناك حل لجرائم القتل التي يرتكبها النظام السوري ضد المتظاهرين السلميين، كما دعا أبناء الجالية السورية الشعب المصري وأبناء الجاليات العربية الأخرى إلى حضور صلاة العيد بعد غدٍ، الأحد، أمام الجامعة العربية، تضامناً مع إخوانهم السوريين الذين سيقضون العيد على أسوار جامعة الدول العربية.

من جانبه، حذر محمد النجار، عضو تنسيقيات الثورة السورية، في تصريحات خاصة لـ"اليوم السابع"، من أن رجال الأمن والشبيحة يرتدون الملابس المدنية ويدخلون بين المدنيين الثوار، ويقومون برش غازات تسبب العديد من الأمراض بين المتظاهرين، كما أنهم يقومون بتصوير النشطاء للقبض عليهم فيما بعد.

وأضاف النجار، أن عناصر الأمن السوري قامت، صباح أمس الجمعة، بسرقة 15 جثة لمتظاهرين قتلوا بالرصاص الحى في حمص وعدد من المدن السورية الأخرى، مشيراً إلى أن النظام السوري قام بإرسال العديد من ضباط المخابرات السورية إلى عدد من الدول العربية لتصفية المعارضين للنظام والنشطاء.

مدفديف يبحث مع اردوغان التعاون في مجال الغاز والوضع بسورية

انترفاكس (4.11.2011)

التقى الرئيس الروسي ديميتري مدفديف يوم الخميس 3 نوفمبر/تشرين الثاني رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، على هامش قمة العشرين المنعقدة في مدينة كان الفرنسية. وتبادل مدفديف و اردوغان الآراء بشأن المستجدات الملحة في السياسة الخارجية والعلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين في مجال الغاز. كما بحث مدفديف و اردوغان الوضع في الشرق الأوسط، بما فيه الأحداث في سورية، وتطرقا الى موضوع الدفاع المضاد للصواريخ.

متظاهرون هاجموا منزل والد زوجة الأسد في لندن

يو بي آي (4.11.2011)

كشفت صحيفة اندبندنت أمس عن أن منزل الدكتور فواز الأخرس، والد زوجة الرئيس السوري بشار الأسد، في حي أكتون الواقع غرب العاصمة البريطانية لندن، تعرض لهجوم أخيرا من قبل متظاهرين سوريين خرجوا للاحتجاج ليلا، وقاموا بتحطيم نوافذه والقوا الطلاء على بابه وجدرانه. والأخرس هو مؤسس الجمعية البريطانية- السورية عام 2003، بهدف تحسين العلاقات الثقافية والسياسية بين دمشق ولندن.

واضافت الصحيفة أنه تردد أن أعمال العنف في سوريا شلّت عمل الجمعية، وأدت إلى رحيل عدد من اعضاء مجلس ادارتها، ومن بينهم النائب المحافظ ريتشارد سبرينغ، الذي اصبح الآن اللورد ريزبي. وأشارت الصحيفة إلى أن صمت الدكتور الأخرس حيال ما يجري في سوريا، أثار انتقاد كثير من المعارضين السوريين المقيمين في بريطانيا. ونقلت عن مصدر مقرب «أنه يشعر بالضيق، لأن الناس لا تتصل به وتسال عنه وتقدم له الدعم، وهو في موقف صعب لأن كثيرا من السوريين البريطانيين لا يتعاطفون معه».

قائد الجيش السوري الحر: سنمثل الجناح العسكري للمعارضة السورية

اليوم السابع (4.11.2011)

قال قائد "الجيش السوري الحر"، الذي تم تشكيله مؤخرا من مجموعات من المنشقين عن الجيش السوري، إن جيشه المكون من 15 ألف جندي يخطط ليكون الجناح العسكري للمعارضة السورية ضد نظام الرئيس بشار الأسد. وقال العقيد المنشق رياض الأسعد لصحيفة "الدلي تليجراف" من معسكره الذي يخضع لحراسة مشددة في شرق تركيا، إن جيشه هو جيش المستقبل لسوريا الجديدة ولفت: "نحن لسنا في منافسة مع أي فصيل أو طائفية دينية أو حزب سياسي، بل إننا نؤمن بحماية كل عناصر المجتمع السوري".

وأشارت الصحيفة إلى أن مستوى الخسائر البشرية الكبير في صفوف قوات الأمن السورية جراء الهجمات الداخلية، يؤكد وجود قوات مسلحة تعمل بموافقة سرية من السلطات التركية كما أنه يظهر من جانب آخر غضب رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان من الأسد، حليفه السابق الذي تسبب فشله في الإلتزام بوعود الإصلاح في صدع عميق.

وأكد الأسعد أن الجيش السوري الحر يجري عمليات على مستوى عال ضد جنود الحكومة ورجال الأمن. وكانت العقيد السوري المنشق قد أدعى مسؤولية جيشه عن مقتل تسعة جنود سوريين في معارك وسط سوريا. كما وردت تقارير عن مقتل 17 آخرين الجمعة الماضية في إشتباكات مع زملاء منشقين بمدينة حمص.

وتستضيف تركيا المعارضة السورية، حيث شكل معارضو النظام مظلة جديدة تجمعهم تحت اسم المجلس الوطني السوري، كما يعيش الأسعد تحت حماية دائمة من المسؤولين الأمنيين بأنقرة. وأشار العقيد المنشق أنه في غضون عشرة أيام سيكون جيشه جاهزا بخطة جديدة تتضمن إستراتيجية عسكرية وسياسية لمواجهة الأسد.

مسؤول تركي: نسمح لمعارضين سوريين بعبور حدودنا لكن يحظر حمل الأسلحة

الحياة (4.11.2011)

تتبنى تركيا نهجاً أكثر تشدداً حيال حليفاتها السابقة سورية وصولاً الى اعلان دعمها المعارضين السوريين واحتضان المنشقين عشية استعدادها لاعلان عقوبات جديدة بحق نظام بشار الاسد. إلا ان أنقرة تنفي ان تكون ساهمت او ساعدت في تسليح معارضين سوريين. وهو الاتهام الذي رددته نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد في حوار قبل ايام مع التلفزيون الروسي، حيث سمى تركيا ولبنان بالذات في ما يتعلق بمصادر تسليح المعارضين السوريين.

وبعدما ينست من مطالبة دمشق بإصلاحات، استقبلت الحكومة التركية العديد من مؤتمرات المعارضين السوريين، وفي 18 تشرين الاول (أكتوبر) التقى وزير الخارجية التركي أحمد داود اوغلو المجلس الوطني السوري الذي يضم شخصيات معارضة بارزة. ولم تتردد تركيا في استقبال منشقين، من بين 7500 سوري نزحوا الى الاراضي التركية. وأبرز هؤلاء العقيد رياض الأسعد الذي يؤكد قيادته «جيش سورية الحر» ويطلب بـ «مساعدة عسكرية» لمواجهة نظام دمشق.

وبخلاف قواعد تعامل انقرة مع النازحين السوريين، سمحت تركيا للاسعد بالادلاء بتصريحات صحافية. لكن وزير الخارجية التركي يتولى اختيار هذه الاطلاعات الاعلامية وتنظيمها.

ويؤكد الأسعد ان «جيش سورية الحر» ينفذ عمليات بفضل الاسلحة التي يستولي عليها.

ورداً على سؤال لوكالة «فرانس برس» عما اذا كان الاسعد يتلقى سلاحاً من الجانب التركي، قال مسؤول في وزارة الخارجية انه يسمح للسوريين بعبور الحدود التركية ذهاباً وإياباً، ولكن «يحظر على الجميع العبور مزودين اسلحة».

ومهما كانت طبيعة دور هذا العقيد، المهم انه يعكس تصميم تركيا على مواجهة دمشق.

وقال رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان اول من امس «لا يمكن ان نبقي مكتوفي الأيدي» بإزاء ما يحصل في سورية، لافتاً الى «عقوبات معينة» ضد هذا البلد حيث خلفت اعمال القمع اكثر من اربعة آلاف قتيل.

ولم يوضح اردوغان ماهية هذه العقوبات ضد النظام السوري الذي كان يصفه بأنه «صديق» العام الفائت ويعقد معه مجالس وزارية مشتركة وصولاً الى الغاء التأشيرات بين البلدين وتشجيع التجارة.

وأعلن في تشرين الاول ان هذه العقوبات وشيكة، ولكن لم تكشف طبيعتها حتى الآن فيما يتحدث احمد داود اوغلو حالياً عن «اجراءات».

واعتبر المحلل سنان اولغن من إسطنبول ان «تركيا لا تؤيد عقوبات عموماً. انها تخشى من دون شك ان تدعوها الدول الغربية الى الانضمام اليها في عقوباتها ضد ايران، وهو امر رفضته». من هنا حديث انقرة عن «اجراءات» بدلاً من عقوبات.

وعلق سنان اولغن «تعتبر تركيا ان مدة بقاء النظام السوري محدودة، من هنا تساعد المعارضة بما فيها تلك المسلحة. لقد ينست من اماكن التفاهم مع دمشق».

ومن بين الخيارات التي يمكن ان تفكر فيها انقرة إذا ما تدهورت الاوضاع، اعلان منطقة عسكرية عازلة داخل الاراضي السورية بهدف تأمين الحدود واحتواء التدفق الكبير للنازحين في حال اندلاع حرب اهلية في سورية.

وأكد الصحافي محمد علي بيراند «ان هذا الخيار نوقش منذ الصيف».

لكن داود اوغلو لم يدل بموقف واضح عن هذا الامر رداً على سؤال في بداية تشرين الثاني (نوفمبر) لصحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية عن المنطقة العازلة او اماكن فرض حظر جوي. وقال: «نأمل الا تكون تلك التدابير ضرورية، ولكن القضايا الانسانية مهمة بالتأكيد». وثمة اسباب عديدة تقف وراء تدخل الحكومة التركية في الملف السوري.

وفي هذا السياق، ذكر اردوغان بأن الحدود المشتركة تمتد بطول يتجاوز 800 كلم، ما يعني ان اخطار زعزعة الاستقرار كبيرة وخصوصاً ان مجموعات كردية تقيم على جانبي تلك الحدود.

وأوضح أولغن ان «الجانب التركي يعتقد ان سورية تحاول استخدام ورقة حزب العمال الكردستاني» المتمرد الذي يكثف هجماته على القوات التركية.

وقال عكيف بيكي المستشار الاعلامي السابق لاردوغان لصحيفة «راديكال» التركية «نشهد تصاعداً لارهاب حزب العمال الكردستاني ولغضب تركيا حيال سورية».

وثمة سبب آخر يدفع اردوغان الى التحرك بإزاء سورية: الولايات المتحدة. فواشنطن التي تساعد الجيش التركي في التصدي للمتمردين الاكراد طلبت في ايلول (سبتمبر) من حليفها التركي العضو في الحلف «الاطلسي» ممارسة «مزيد من الضغوط» على النظام السوري.

مصابون سوريون ينقلون سرا إلى بيوت في لبنان للعلاج.. ويتحدون الألغام المزروعة على الحدود

الشرق الأوسط (4.11.2011)

في شقة متواضعة بمدينة طرابلس، يفترش جمال (اسم مستعار)، وهو شاب سوري في الثالثة والعشرين من عمره، سريراً صغيراً، حيث يعالج من إصابته في كتفه برصاص قناص على الحدود اللبنانية منذ 20 يوماً. ويروي الشاب المصاب لـ«الشرق الأوسط» أنه كان يهرب برفقة شاب آخر في الـ19 من عمره، عندما أصيب برصاص قناصة. ويقول: «كنا نعبّر ليلاً الحدود فاستهدفنا برصاص القناصة، أصبت بكتفي وتم نقلي إلى أحد بيوت بلدة عكارية مجاورة للحدود، حيث عالجني السكان المحليون بطريقة سريعة إلى أن نسقوا مع أحد الناشطين الذي أمن لي دخولا إلى أحد المستشفيات الشمالية».

وفيما لا يزال يتابع علاجه من قبل بعض المسعفين المتطوعين، يعيش جمال اليوم في حالة خوف رهيب، لأن «الأمن السوري»، على حد قوله، «يحاول معرفة مكاني ليسحبوني ويقتلون». إذا كان ضجيج السيارات و«الفانات» المتنقلة بين البلدات العكارية ومدينة طرابلس، يوحي بأن الحياة تمشي بشكل عادي، إلا أن اللافت أن الحياة تمشي بكثير من التوتر في منطقة عكار، التي قصدها «الشرق الأوسط» مستطلعة.

هذا التوتر زاده الوضع السوري شحنات إضافية. يرفض السكان الإفصاح عن مكان الجرحى السوريين، لكن الأكيد أنهم يتلقون علاجاتهم سريعا داخل مستشفيات المنطقة ومستوصفاتهما، ثم ينقلون إلى البيوت سرا «خوفاً على سلامتهم من أي محاولة لسحبهم وتسليمهم للأمن السوري»، كما يؤكد أحدهم لـ«الشرق الأوسط».

يسكن معظم النازحين السوريين الهاربين من الوضع الأمني في مدنهم السورية، في بيوت أهالي منطقة عكار الواقعة شمال لبنان، وفي مدارسها المهجورة ومساجدها. ويتجاوز عددهم بحسب «تنسيقية اللاجئين السوريين في لبنان» 7 آلاف نازح هناك، في وقت تفيد فيه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والهيئة العليا للإغاثة بوجود 3.505 نازحين مسجلين لديها، وفق آخر تقرير أصدرته أمس حول أوضاع السوريين في شمال لبنان.

يعود الاختلاط العابر بين سكان المنطقة الحدودية اللبنانية - السورية إلى مئات السنين، نظرا لعلاقات القرابة والمصاهرة بين لبنانيين وسوريين. وعلى الرغم من أن العلاقة اهتزت بعيد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، فإنه بعد اشتعال الانتفاضة السورية عاد الارتباط ليقوى ويشد، خصوصا أن العكاريين صاروا أكثر سكان لبنان احتضانا للنازحين السوريين والجرحى الباحثين عن علاج لهم بعد إصابتهم، إما قنصا على الحدود اللبنانية - السورية، وإما نتيجة انفجار لغم بهم أثناء عبورهم الحدود في الأيام الأخيرة.

وقد زرعت السلطات السورية ألغاماً مضادة للأفراد، على طول الحدود مع لبنان، وانفجر لغم بشاب سوري قبل يومين خلال اجتيازه الحدود. ووفق أحد الناشطين السياسيين، فإن زرع الحدود بالألغام سورية يهدف لـ«استهداف الهاربين من الجرحى والعائلات السورية». وفق ناشطين ميدانيين، لا إحصاء لعدد الجرحى المصابين بالألغام، خصوصا أن التكتّم «سيد الموقف» لـ«دواع أمنية بحتة».

ففي منطقة عكار المحافظة، تبدو مشاهد الفقر فاقعة. عمال سوريون يعملون في المشاتل الموزعة على طرفي أوتوستراد العبداء الدولي. تغرق سيارة الأجرة، في الطريق إلى منازل تؤوي جرحى سوريين، في حفر مليئة بمياه الأمطار الهاطلة. في قرية فقيرة قريبة من حلبا (العاصمة الإدارية لعكار)، يعالج ماهر (اسم مستعار)، شاب سوري آخر، في بيت صغير. ورغم إصابته العميقة لم يندم على خروجه بعد صلاة الجمعة الماضية في مظاهرة سلمية في

مدينة القصير السورية القريبة من الحدود مع لبنان، كما يؤكد. أصيب ماهر في فخذه، وأسعفه الأهالي في البساتين القريبة وتم نقله إلى لبنان ليتلقى العلاج الطبي المناسب.

في الغرفة الصغيرة، يجلس ابن الـ 25 على سرير، لا يزال رفيقاه يساعدانه على الدخول إلى الحمام، يقول ماهر بحزم إن «الإصابة لن تخضعه للأمر الواقع وفور شفائه سيعود إلى سوريا ويتظاهر مع المتظاهرين إلى حين إسقاط النظام».

ماهر شاب أعزب يعمل في مهنة البلاطة. يروي قصته بحذر، ويقول لـ «الشرق الأوسط»: «خرجنا بمظاهرة من أحد المساجد في جمعة (الحظر الجوي) في مدينة القصير، وهوجمنا بالرصاص الحي من قبل عناصر من قوات الأمن السورية. أصبت برصاصة قناص ولم أعرف ما حصل معي بعد ذلك». يؤكد ماهر أنه نقل إلى لبنان بمساعدة «الشبان الأوادم» ليلاً وتحت الظلام الدامس، وعلى الرغم من كل المخاوف من ألغام مزروعة، تم العبور به إلى أحد المستشفيات وتمت معالجته بطريقة سريعة ثم نقل إلى بيت «الشيخة» كما يلقبها الشبان السوريون.

«الشيخة» هي سيدة عكارية تطوعت لاستقبال الجرحى في بيتها، تؤمن لهم طعامهم وتغسل لهم ثيابهم، وتقول لـ «الشرق الأوسط»: «سكان عكار يستقبلون الجرحى ويعيلونهم لأن هذا الأمر واجب إنساني وديني»، موضحة أنها استقبلت في بيتها «3 جرحى جراء إصابتهم في مظاهرات داخل سوريا».

في غرفة ماهر، تطمئن ماجدة (اسم مستعار) بعد قدومها من سوريا على ماهر، أحضرت له دواء وغيّرت على جرحه، تعمل ماجدة كمساعدة طبيب جراح ولديها خبرة طبية، قدمت إلى لبنان بعد إصابة أخيها، وتطوعت في إسعاف الجرحى. وتوضح ماجدة لـ «الشرق الأوسط» أن عدداً من الشبان أسسوا «لجنة إسعاف» لمتابعة أوضاع الجرحى السوريين في لبنان والقيام بزيارتهم في البيوت لعدم القدرة على إكمال متابعتهم في المستشفيات لدقة الظروف وصعوبتها «بعد ملاحقتهم من قبل أشخاص تابعين للنظام السوري».

منذ 6 أشهر تقوم ماجدة بعملها متنقلة منذ الصباح من بيت إلى آخر. تقول إن «عدداً لا بأس به من الجرحى موجودون في منطقة وادي خالد»، مؤكدة أنها قبل مجيئها لمعالجة ماهر، عالجت جرحين أصيبا بـ«لغمين» في الحدود. وتشير إلى أن «المصاب الأول هو صبي في الـ 13 من عمره من محافظة حماه، كان يهرب من رصاص القناصة وهو يعبر الحدود إلى لبنان، فانفجر لغم في يده، والآخر شاب في الـ 22 من عمره أصيب برجله». وتؤكد ماجدة أن «أهالي عكار لم يتوانوا عن مساعدة الجرحى وإيوائهم وصار كل واحد منهم، حسب قدرته المالية، يتبرع بقيمة علاجه والحاجات المستوجبة بعد ذلك من العكاكيز إلى الأدوية والنقل من مكان إلى آخر»، مشيرة إلى «وجود جرحى في منطقة عرسال البقاعية».

شركة إيطالية تجهز النظام السوري بنظام مراقبة متطور لتتبع الناشطين على الإنترنت

الشرق الأوسط (4.11.2011)

كشف موقع «بلومبورغ نيوز» أمس، أن شركة إيطالية تجهز النظام السوري بنظام لمراقبة كل الرسائل الإلكترونية الداخلة إلى البلاد بهدف تعقب الناشطين السياسيين الذين يعملون ضد النظام. وذكر الموقع أن مهندسين إيطاليين يزورون سوريا، ويعملون من مكاتب الاتصالات من دمشق إلى حلب، لتزويد نظام الرئيس بشار الأسد بالقوة على اعتراض وفحص وتصنيف كل رسائل البريد الإلكتروني التي تصل إلى البلاد. ونقل الموقع عن مصدر مطلع على المشروع، أن موظفي شركة «إيريا سبا»، وهي شركة مراقبة تقع خارج ميلانو، قاموا بتركيب النظام.

من جهته، قال أندريا فورمنتي، الرئيس التنفيذي لشركة إيريا رداً على «بلوميرغ»، إنه لا يستطيع مناقشة التفاصيل الخاصة بشأن العملاء أو العقود وإن الشركة تتبع كل القوانين وتشريعات التصدير. وأكد على أن الحكومات عادة ما تستخدم ما يعرف بأدوات «التنصت المشروع» للإمساك بالمجرمين. ودون الإشارة إلى سوريا أكد فورمنتي على أن التغيرات السياسية يمكن أن تزيد من سرعة عقد الصفقات التجارية.

وتستخدم شركة إيريا معدات من الشركات الأوروبية والأميركية، بحسب برنامج العمل والوثائق الأخرى التي حصلت عليها «بلومبورغ نيوز»، والشخص المطلع على العمل. وقال المصدر إن موردي هذه الأجهزة لم يصدروها بشكل مباشر إلى سوريا، لكن شركة «إيريا» نقلتها من إيطاليا. وأقام الإيطاليون في شقة من ثلاث غرف في عمارة سكنية

في حي بدمشق قريب من الملعب الرياضي عندما شرعوا في تركيب النظام، والذي لا يزال في مراحله التجريبية، بحسب المصدر، الذي طلب عدم ذكر اسمه لأن موظفي شركة «إيريا» وقعوا على عقد مع الشركة يقضي بالحفاظ على سرية العمل.

وعندما يكتمل تركيب النظام، سيتمكن عملاء جهاز الأمن السوري من متابعة الأهداف على شاشات مسطحة في مراكز العمل التي تعرض الاتصالات واستخدام الإنترنت وقت الاستخدام إلى جانب رسوم بيانية تصور شبكات الاتصالات الإلكترونية للمواطنين، بحسب الوثائق وشخصين مطلعين على هذه الخطط.

ورأى مارك دوبويتز، المدير التنفيذي لمؤسسة الدفاع عن الديمقراطية ومقرها واشنطن، والتي تدعو إلى تشديد العقوبات على سوريا، أن مثل هذا النظام مصمم بناء على رغبة العميل بغرض القمع.

وذكر موقع «بلومبورغ» أن شركة «إيريا»، التي كانت بدايتها عام 1996 بتزويد وكالات تطبيق القانون بأجهزة تنصت على الهواتف، أطلقت اسم «أصفادور» على البرنامج الذي تجهزه لنظام دمشق. وكان سعر المشروع 13 مليون يورو (17.9 مليون دولار)، بحسب شخصين على علم بالصفقة. وبدون معدات «إيريا»، لا تستطيع أجهزة المراقبة الإلكترونية السورية الحالية سوى التقاط جزء بسيط من الاتصالات في سوريا، كما أنها تفتقر إلى قدرة النظام الجديد على مراقبة رسائل الإنترنت، بحسب شخصين على علم بقدرات سوريا من خلال عملهما في شركة «إيريا».

وكان الاتحاد الأوروبي قد فرض سلسلة من العقوبات على سوريا منذ مايو (أيار)، تضمنت حظرا على بيع الأسلحة وتجميد أصول للأفراد في النظام. لكن هذه الإجراءات لم تمنع الشركات الأوروبية من بيع سوريا معدات من نوعية ما تقدمه شركة «إيريا».

وفازت «إيريا» بالصفقة السورية في عام 2009، وفي فبراير (شباط) من العام الجاري وصلت سفينة تحمل أجهزة الحاسبات والمعدات الأخرى إلى ميناء اللاذقية السوري. وقد تم تركيب المعدات بالفعل في غرفة مكيعة في مبنى لتبادل الاتصالات في حي المهاجرين في دمشق، حيث يحمل 30 رفا معدنيا الحاسبات التي تتولى المراقبة والتخزين، بحسب المصدر الذي أشار إلى أن مركز المعلومات يرتبط بغرفة المراقبة في الدور العلوي وتتدفق الاتصالات التي يتم التنصت عليها إلى 40 قناة.

حلب تدخل تدريجيا في أجواء الانتفاضة السورية

(الشرق الأوسط 4.11.2011)

بدأت مدينة حلب في سوريا والتي تعد أكبر مدينة في البلاد من حيث عدد السكان، تتضم أكثر إلى مشهد الانتفاضة السورية المندلعة ضد حكم عائلة الأسد منذ أواسط شهر مارس (آذار) الماضي. ويقول ناشطون معارضون يعيشون داخل المدينة إنها شهدت في جمعة «الله أكبر على من طغى وتجر» حراكا ملحوظا «قد يكون مقدمة لدخول المدينة بشكل كامل في حالة الاحتجاج السورية فيما بعد». ويشير الناشطون إلى أنهم «يحاولون في كل يوم جمعة النزول في مظاهرات معارضة للأسد في العديد من الأحياء والشوارع، لكن سرعة حضور الأمن والشبيحة تكون مذهلة».

المدينة وفقا لتوصيف المعارض تعاني حصارا أمنيا غير مرئي أو مباشر، «لا توجد حواجز أو سيارات عسكرية، لكن الأمن والمخابرات في كل مكان، فضلا عن وجود مجموعات من الشبيحة جاهزة للهجوم على أي تجمع معارض تبدأ بوادره في الظهور».

وأشار ناشطون إلى أن أهالي مدينة حلب «قد خرجوا في مظاهرات مناهضة لنظام بشار الأسد وممارساته القمعية، حيث خرجت مظاهرة حاشدة في الحارات الفرعية لحي الفردوس وقام المتظاهرون بالكتابة على كل الجدران في طريق المظاهرة في الحارات الداخلية التي مروا فيها. وفي حي الأتارب خرجت مظاهرة تنادي بإسقاط النظام السوري ولنصرة حمص وجميع المدن المحاصرة. أما المظاهرة الكبيرة فخرجت من حي صلاح الدين، حيث خرج المتظاهرون بعد الصلاة من جامع أويس القرني وهتفوا لإسقاط النظام ورحيل بشار الأسد، مما دفع مجموعات كبيرة من الشبيحة لمهاجمة المتظاهرين بالعصي والحجارة». وكان نشطاء سوريون قد تشروا على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك» شريط فيديو يوثق حادثة الاعتداء على المتظاهرين في حي صلاح الدين في حلب. أما فيما يتعلق بريف حلب فقد خرجت مظاهرات معارضة لنظام الأسد وفقا لشريط بث على مواقع الإنترنت في مدينة تل

رفعت عقب صلاة الجمعة قرب المجمع التجاري تنادي بإسقاط النظام ورفع الحصار عن مدينة حمص. كما خرجت المظاهرات في منبج والباب ومارع وعندان وحريتان هتفت جميعها ضد نظام الأسد وطالبته بالرحيل. ويجزم ناشطون معارضون يعيشون في المدينة التي تعد أهم مركز صناعي في سوريا إضافة إلى أهميتها التجارية والزراعية، بأن حركة الاحتجاجات ضد النظام السوري «ستتوسع أكثر في الأحياء الحلبية مهما وصلت درجة القمع والترهيب»، ويلفت الناشطون إلى حال غليان تسري داخل المجتمع الحلبى بسبب القمع الوحشي الذي تتعرض له بقية المدن سواء درعا أو حمص أو ريف دمشق.

ويعززون الناشطون اتساع مساحة الاحتجاجات في الريف الحلبى أكثر من المدينة إلى عدة عناصر أبرزها، انحسار نفوذ طبقة رجال الأعمال المتحالفة مع النظام والتي تتحكم بمفاصل المدينة وتفرض سيطرتها الاقتصادية عليها، مما يترك هامشاً لدى الناس للتحرك، بعيداً عن الابتزاز الاقتصادي الذي يلجأ إليه تجار المدينة لإبقاء موظفيهم الذين تتجاوز أعدادهم مئات الآلاف بعيداً عن حركة الاحتجاج، ويقول ناشط لـ«الشرق الأوسط»: «ليس كل الريف الحلبى يشارك في المظاهرات فالمناطق هناك ذات طابع عشائري، الأمر الذي يخلق تفاوتاً في نسب المشاركة تبعاً لموقف العشيرة من النظام حيث يلتزم عادة جميع أفرادها قرار زعامتها».

وكانت مدينة حلب قد تعرضت إلى انتقادات لاذعة من قبل السوريين بسبب مشاركتها الضعيفة في مشهد الانتفاضة السورية ضد نظام بشار الأسد، ويُرجع الكثيرون ضعف هذه المشاركة للتحالف الوثيق الذي أقامه النظام السوري مع طبقة رجال الأعمال الذين لم يحسموا أمرهم بعد بالوقوف إلى جانب الثورة، بل إن بعضهم كما يقول أحد الناشطين يقوم بتمويل الشبيحة.

بسمه قضياني: نتمنى أن يكون الحل في سوريا ضمن الإطار العربي

اسلام اونلاين (4.11.2011)

قالت الناطقة باسم "المجلس الوطني السوري" الدكتورة بسمه قضياني إن موافقة المجلس على مبادرة الجامعة العربية مرهون بالوقف الفوري للعنف، وبإطلاق سراح جميع المعتقلين، وتقديم معلومات حول المفقودين، والحق في التظاهر السلمي.

وأوضحت في حوار مع "إسلام أون لاين"، نتمنى بشدة أن يتم إيجاد الحل ضمن الإطار العربي، وأن يكون لدى النظام حد أدنى من المسؤولية، ما يدفعه لأن يقبل بمبادرة عربية تدعو للاستجابة لرغبات شعبه الذي يطالبه بالرحيل بكل وضوح.

* ما هو رأيكم في نتائج اجتماع الأسد مع الوفد الوزاري العربي، والذي يمهّد كما يبدو إلى قبول مشروط من قبل النظام بالمبادرة العربية؟ وبالتالي إذا تم رمي الكرة في ملعبكم، هل توافقون على الحوار مع النظام؟

يبدو أن حديث الأسد كان من دون أي التزام، وبالمقابل فهو تعمد ألا يقول لا. ولذلك، اجتمع العرب مع السوريين اليوم الأحد في الدوحة. وضع الكرة في ملعبنا لا يمكن أن يتم إلا باستيفاء الشروط المسبقة التالية: الوقف الفوري للعنف، إطلاق سراح جميع المعتقلين، معلومات حول المفقودين والحق في التظاهر السلمي. وبعدها فقط، يمكننا القول بأن الكرة أصبحت في ملعبنا.

نحن نرفض الحوار الذي يستند إلى مسار مفتوح دونما شروط. نحن نتحدث عن تفاوض حول مسار ذهاب النظام. هذا الأمر ليس قابلاً للتفاوض، وأشكال تنفيذه يمكن أن تناقش. المهم أنه لم يعد ممكناً الحديث حول إصلاحات من داخل النظام، ولكن الحديث هو حول تغيير النظام.

* وماذا تتوقعون في حال تم رفض المبادرة العربية.. هل تتوقعون أن يتم إحالة الملف السوري إلى مجلس الأمن؟

نحن نتمنى بشدة أن يتم إيجاد الحل ضمن الإطار العربي، وأن يكون لدى النظام حد أدنى من المسؤولية ما يدفعه لأن يقبل بمبادرة عربية تدعوه للاستجابة لرغبات شعبه الذي يطالبه بالرحيل بكل وضوح.

إذا فشلت المبادرة العربية، وإذا لم تكف الوسائل الإقليمية، يجب على المجتمع الدولي حينها أن يتحمل مسؤولياته. إن التدويل موجود كنتيجة لصمم وعناد النظام. وأمام هذه "المقاومة" الجرمية من طرف النظام، يجب استخدام جميع الوسائل بالاستناد إلى التدريب الذي تعرف الأمم المتحدة استعماله. نتمنى أن يفهم النظام واقع الأمور في الوقت المناسب ليجنبنا مزيداً من التضحيات، والشهداء ومحاولات تدمير المجتمع التي يسعى إليها.

* ما هو رأيكم في استدعاء السفير الأمريكي من دمشق المتزامن مع تصريحات جون ماركين بأن عمليات عسكرية ضد سوريا أمر "يمكن أن يؤخذ في الاعتبار"؟

تصريحات ماركين تعكس نقاشاً جارياً في الكونغرس، وليس موقف الإدارة. ولكن العالم أجمع مصدوم بتصرفات النظام ومندش من شجاعة الشعب البطل. وهذا يضع الأمر في نصابه: شعب سلمي ومصمم أمام نظام مجرم.

على هذه القاعدة، نتمنى أن تقوم قوى هذا العالم بفعل ما يجب فعله إذا وجب فعله. السوريون يرغبون في نهاية التسلطية، والنظام يقوم بتحويل الثورة إلى حرب، وفي هذه الحالة، فهي ستكون حرب تحرير بالنسبة للشعب.

* قيل الكثير حول موضوع الحماية الدولية.. وفي ظل ازدياد المطالبة بالتدخل الدولي من قبل الشارع السوري والمحتجين الذين يقتلون يومياً.. ما الذي سيفعله المجلس؟

هناك فريق من الحقوقيين السوريين يعمل على هذا الملف بحيث يدرس كل الوثائق الدولية والتي تعمل في إطارها المنظمات الإنسانية لتعزيز مفهوم حماية المدنيين ومطابقته للواقع السوري.

* أيضاً تم "تسريب" خبر عن زيارة مسؤول تركي كبير إلى دمشق بشكل سري لوقت قصير، وأنه أجرى محادثات مع مسؤولين كبار كانت نتائجها مهمة، وستظهر في الأيام المقبلة. كيف ترين الموقف التركي اليوم؟

تركيا ترى بوضوح أن هذا النظام أصبح مصدرراً لكل مخاطر الفوضى الداخلية والاستقرار الإقليمي والأترك أول ضحاياه. وأعتقد بأنه لم يعد هناك مجال للتفكير بأنهم يرغبون برؤية رحيل النظام، ولكن الحكومة التركية يجب أن تقوم بحسابات جميع الإمكانيات بطريقة دقيقة. هذا هو الامتحان الحقيقي الأول لتركيا ضمن انخراطها في الشؤون العربية منذ عدة سنوات : فرص كبرى، ولكن أيضاً مخاطر ومسؤوليات. يجب على الأتراك أن يظهروا بأنهم على مستوى الحدث والتحدى. الجميع ينتظر الكثير من تركيا، ولكنه لا يجب بالمقابل أن نضع على عاتقها جميع الحمل.

*كيف ترين انعكاس مقتل القذافي على الثورة السورية؟

كان شيئاً رهيباً ولا يساعدنا كثيراً، نحن لا نتمنى بالتأكيد حصول مثل هذا الحدث في سوريا. أتمنى أن يفهم النظام الموقف، وأن يرحل قبل الوصول إلى مثل هذه النهايات الرهيبة.

* سمعنا مؤخراً تصريحات للرئيس الإيراني يحذر فيها من استمرار المجازر في سوريا؟

لا يستطيع الإيرانيون إلا أن يدينوا العنف، لأنه لا أحد يمكنه أن يتجاهل السياسة اللاإنسانية للنظام. ولكن مصالحهم الإستراتيجية ما زالت أهم في هذه المرحلة، وهم يستمرون في مساندة النظام.

انشقاقات وتسليح

* و كيف تتظرين إلى الانشقاقات التي تحصل في صفوف الجيش وإلى أي مدى يمكن الرهان عليها؟

من الطبيعي أن يقوم أفراداً وطنيون برفض الأوامر الصادرة لقتل المدنيين، وهذا هو عهدنا بجيشنا الوطني. بالمقابل، يبقى الرهان الأساسي قائماً على الحراك السلمي الذي يستند إلى التظاهرات والاعتصام والإضرابات وما يرافقها من عمل إعلامي فاعل. إن الرهان الأول هو على حراك الشارع السوري الذي يعطي دروساً للإنسانية بسلميته وتضافره وتأخيه.

*بالتالي كيف ننظر إلى استخدام المنشقين لسلحتهم، ومطالبة بعض المتظاهرين بالسلح، في ظل التصعيد الأمني والقتل الذي تمارسه السلطة؟

السعي إلى تسليح الثورة هو عمل دؤوب للسلطات السورية، لفسح المجال أكثر أمام آلتها القمعية ولتبرير تصديدها الدموي للمتظاهرين المدنيين. إن تحويل المطالبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الشرعية في سبعينيات القرن الماضي، والتي توجتها عمليات الإضراب ونشاطات النقابات الاحتجاجية، إلى عمليات مسلحة عنفية وإرهابية، أعطت للنظام فرصة كبيرة لإجهاض الحراك وتحويله إلى صدام بين قوى مسلحة رسمية، وأخرى متمردة على الدولة وعلى القانون.

على الرغم من اختلاف المعطيات حالياً، ولكن تسليح الثورة سيؤدي إلى إنهائها، ولا أظن أن هذا هو طلب ومسعى الثوار. أما بالنسبة للجنود المنشقين عن آلة القتل، فقد سبق أن أجبنا عن ذلك، وهذا موضوع مختلف تماماً عن تسليح الثورة.

* لكننا لم نشهد اعترافات بالمجلس الوطني إلى الآن؟

المجلس الوطني ليس حكومة انتقالية بحاجة للاعتراف، والاعتراف تحقق أولاً بقرار الشارع السوري على أن يعتبره ممثلاً أساسياً لقوى المعارضة المنخرطة في الحراك الثوري. إن الدول التي رحبت بإعلان المجلس، كما أن اللقاءات العديدة لأقطاب المجلس مع ممثلي الدول والمنظمات الدولية، هو تعبير واضح وصريح على أن المجلس يحظى بصفة الممثل الأساسي للحراك الثوري السوري. المطلوب من العرب أن يتحملوا مسؤوليته الأخلاقية ولو متأخرين.

من المفترض أن تقوم الدول العربية الفاعلة، وخاصة تلك التي عرفت تحولات نحو الديمقراطية، بدعم المطالبات الشرعية للجماهير السورية في سعيها إلى الحرية والكرامة والاستقلال عن نظام القمع والمصادرة السياسية والفساد الاقتصادي والنهب العام.

* في السياق ذاته، التقيتم عدداً من المسؤولين الأوروبيين الذين رحبوا بالمجلس، ولكن لماذا برأيكم لم يتم الاعتراف به حتى الآن؟

كما سبق وذكرنا، فالترحيب هو أساسي ولا يسعى المجلس في الوقت الحالي إلى الاعتراف الرسمي الذي يقوم بين الدول أساساً. ولقد ذكر وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبييه أن فرنسا لم تعترف بعد بالمجلس الوطني، لأنه لم يطلب منها ذلك، وأظن أن الجواب واضح وصريح حول ترتيب الأمور والمراحل، والتي يقررها المجلس الوطني السوري بكل استقلالية.

* هل وصلتم دعوة من روسيا. وماذا تتوقعون من زيارتكم إذا تمت، وهل ترون في تصريحات الروس أو الصينيين اللاحقة أي تغيير في موقفهم؟

إن مكتب العلاقات الخارجية في المجلس يتدارس جميع الخطوات والدعوات المقترحة على صعيد التواصل مع الدول الفاعلة والمؤثرة في الملف السوري. لن يستطيع الروس والصينيون التمسك بمواقفهم أمام مسؤولياتهم التاريخية والأخلاقية مع مرور الأيام واستفحال القتل والاضطهاد الممارس بحق المدنيين السوريين بمختلف انتماءاتهم. وقد برزت تصريحات أخيرة تدل على أن إعادة النظر في المواقف هي مسألة مطروحة على طاولة مسؤولي البلدين.

* أين وصل الحوار مع بقية أطراف المعارضة للانضمام إلى المجلس الوطني.. ولماذا لم يضم المجلس شخصيات مثل هيثم المالح أو عمار القربي أو عبد الرزاق عيد.. وغيرهم؟

إن المجلس الوطني يحضر لمجلس حكماء استشاري يضم أهم شخصيات سوريا، والأستاذ هيثم المالح هو على رأس قائمة حكماء الثورة السورية. الأستاذ المالح هو علم من أعلام النضال ضد الاستبداد ليس في سوريا فحسب، بل في كل المنطقة العربية، وله تقديره الكبير لدى جميع السوريين.

من جهة أخرى، فإن جميع أطراف المعارضة مدعوة، وذلك منذ بدء التفكير بإطلاق المجلس، إلى المشاركة في النقاش حوله ومن ثم المساهمة في تأسيسه وأخيراً، العمل على إنجاح مهامه. لم ولن يتم إقصاء أحد. أما من يقصون أنفسهم بإطلاق أحكام النوايا والتفسيرات المسبقة لأي تحرك ويتمسكون بالفهم الخاطئ وبالتخوين ويلجؤون إلى الشتائم والتشكيك بالأشخاص، فلا وقت لإضاعته بالدخول في جدل بيزنطي معهم.

فالمجلس يعتبر أن لديه مهمات وطنية جساما، تمنعه من الدخول في مهاترات تدل على أنانية أصحابها وعن عدم اكتراثهم بالشأن العام. وأعود فأكرر، بأن أبواب المجلس مفتوحة دائما لمن يتقاسم مبادئه المستنبطة من مطالبات الشارع الثائر في سوريا.

إلى أي مدى ترين أن الأكراد ممثلون في المجلس.. ولماذا لم يتم تمثيل شباب التنسيقيات الكردية؟ بالتالي كيف تنظرين إلى اغتيال مشعل تمو وما مدى تأثير ذلك على الثورة السورية؟

الأكراد ممثلون بشكل حقيقي وفاعل، والمجلس يعتمد على مفهوم المواطنة ولا يدخل في حسابات المحاصصة. إن اغتيال الشهيد مشعل التمو، عضو المجلس الوطني، والناشط السياسي الفاعل على الساحة السورية، أتى بدليل جديد على أن الخيار القمعي والدموي الذي تبناه النظام يستهدف جميع المواطنين السوريين من مختلف الانتماءات.

المجلس الوطني السوري يعتقد بأن مسألة الحرية والديمقراطية والمواطنة هي المفتاح الأساسي لحل جميع المشاكل المستعصية في الداخل السوري. إن الأكراد هم مواطنون سوريون يجب أن يتمتعوا بكافة الحقوق التي ستتحقق للسوريين جميعاً. إن الاضطهاد الموجه ضدهم، وإن أخذ أشكالاً مختلفة، ولكنه في النهاية جزء من الاضطهاد الذي يعاني منه السوريون جميعاً.

والتخلص من الاستبداد سيعطي كل ذي حق حقه في إطار دولة المواطنة والقانون. إن رؤية الدولة المستقبلية التي يتبناها المجلس تعتمد ليس فقط على المساواة في الحقوق، بل أيضاً حماية الحقوق الثقافية واللغوية في إطار الدولة التي تقضي على جميع أشكال التمييز القائمة على الدين، على الإثنية، على الثقافة أو على الانتماء السياسي. إن الديمقراطية ليست فقط رغبة الأغلبية ولكنها تتضمن أيضاً وخصوصاً، حماية التعددية والاختلاف وإدارتهما بطريقة مسؤولة من قبل النظام السياسي.

* كيف تنظرين إلى التهديدات السورية بتفجير الشرق الأوسط في ست ساعات، واتخاذ إجراءات بحق الدول التي ستعترف بالمجلس، إلى تهديد المفتي بوجود انتحاريين من سوريا ولبنان في أمريكا وأوروبا؟

بالطبع لا نبني مواقفنا على معلومات غير موثقة بالنسبة لهذه التهديدات، ولكنني أعتقد بأنها تدخل في منطق اللاممارسة السياسية التي بنى عليها النظام السوري سمعته غير العطرة طوال العقود الماضية. اللجوء إلى التهديد هو لغة لن يتورع عنها في إطار فهمه لإدارة العلاقات الخارجية.

* هل نتوقع أن تشهد المرحلة القادمة المزيد من الاغتيالات السياسية لقادة الثورة.. وما هي السيناريوهات المتوقعة برأيك؟

إن العمل في الشأن السوري في هذه المرحلة يفتح أبواب جميع الاحتمالات. أما التوقعات، فهي تتركز في آمالٍ نعقدّها على تحرر الإنسان السوري من ضيم الاستبداد واستعادته لقراره الوطني ومشاركته في الحياة العامة من دون قيد أو شرط ومساهمته في بناء سوريا المستقبل وإخراجها كطائر الفينيق من عقود الاضطهاد والإفقار والتجهيل.

البنّي لـ «الراي»: النظام يسعى لكسب الوقت

الرأي الكويتية (4.11.2011)

أكد رئيس المركز السوري للأبحاث والدراسات القانونية الناشط والحقوقي أنور البني أن المبادرة العربية التي وافقت عليها دمشق تضع النظام أمام «مفترق طرق، فإما الحلول السياسية التي تؤسس لمرحلة انتقالية وإما الحل على الطريقة الليبية الذي لم تتضح ظروفه بعد».

ورأى البني أن النظام السوري لم يطبق حتى اللحظة المبادرة «بدليل الإبقاء على المظاهر المسلحة وسقوط 34 قتيلاً في الساعات الأخيرة»، مشيراً إلى أن حجم الضغوط الممارسة عليه ومن ضمنها «سحب الغطاء العربي إلى جانب إنسداد الحلول» دفع القيادة السورية لتلقف المبادرة «لكن العبرة تبقى في التنفيذ»، ومعرباً عن اعتقاده «أن النظام يحاول الالتفاف ويسعى إلى كسب المزيد من الوقت من أجل إنهاء التظاهرات لكن الشعب السوري مصر على مطالبه».

«الراي» اتصلت بالمعارض السوري أنور البني وأجرت معه الحوار الآتي:

• النظام السوري وافق على قبول المبادرة العربية. كيف تقرأون هذه الخطوة التي ترافقت مع استمرار عملية العنف ضد المدنيين؟

- لا نتوقع حسن نية من النظام بعد موافقته على النقاط التي طرحتها جامعة الدول العربية، فالعبرة بالتنفيذ، والمطالب التي اقترحتها الجامعة، ومن بينها وقف العنف والقتل وسحب كل المظاهر المسلحة من الشوارع والسماح بالتظاهرات والإفراج عن المعتقلين هي في الأساس مطالب المعارضة السورية، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه يبقى هل النظام قادر على التنفيذ؟ أعتقد أن الضغوط الهائلة على النظام هي التي أجبرته على الموافقة وحتى الآن هو لم يلتزم بالمبادرة العربية بدليل الإبقاء على المظاهر المسلحة وسقوط 34 قتيلاً في الساعات الأخيرة. وأرى أن النظام يحاول الالتفاف ويسعى إلى كسب المزيد من الوقت من أجل إنهاء التظاهرات لكن الشعب السوري مصر على مطالبه.

• ما الذي دفع النظام في هذه المرحلة للموافقة على المبادرة العربية علماً أن الجامعة العربية اقترحت حلولاً في السابق؟

- ثمة عوامل مختلفة. وفي تصوري أن التهديد الضمني بسحب الغطاء العربي والضغوط التي مارسها حلفاء النظام عليه إلى جانب انسداد الحلول أمام النظام نفسه ساعدت على ذلك، لكن كما أشرت سابقاً فإن العبرة في التنفيذ.

• هل النظام قادر على سحب كل المظاهر المسلحة من الشوارع وخصوصاً أن هذه الخطوة قد تساعد على توسع رقعة التظاهرات؟

- إذا التزم النظام بسحب كل الجيش من الشارع فكل السوريين سيخرجون إلى التظاهرات لأن كل الشعب السوري يريد الحرية، وهذه الخطوة ستكون بمثابة الاختبار لحجم التحول الديمقراطي المطلوب من الجميع.

• كررت واشنطن دعوتها الرئيس بشار الأسد للتحني وأعلنت تحفظها عن المبادرة العربية. كيف تفسر ذلك؟

- (الرئيس) منذ انطلاق الثورة السورية، لم يستمع بشار الأسد لمطالب الشعب السوري. والمطالب الدولية التي دعتة للتحني أتت بعد إصرار السوريين على التغيير. كل دولة تحاول التعاطي مع الملف السوري وفقاً لمصالحها، لكن السوريين لن يعودوا إلى الوراء. والمرحلة المقبلة مفتوحة على سيناريوات متعددة، فإما الأخذ بمطالب الشعب السوري ومن ضمنها الديمقراطية وتداول السلطة وإما تكرار النموذج الليبي.

• من الجهات المعارضة التي ستحاور النظام وخصوصاً أن المجلس الوطني السوري أعلن رفضه للحوار؟ وهل تعتقد أن هناك مؤشرات لتسوية ما رغم التكلفة العالية التي دفعها السوريين؟

- المعارضة الداخلية والخارجية تتفق على النقاط الثلاث التي تقدمت بها جامعة الدول العربية، أي إطلاق المعتقلين وسحب الجيش السوري وإنهاء العنف. هناك فارق بين الحل السياسي والتسوية السياسية. لا أحد من المعارضين في الداخل والخارج يطالب بتسوية على حساب مطالب الشعب السوري. أما ما يتعلق بالجهات المعارضة التي ستحاور النظام، فهذه القضية ترتبط بتوفير الأجواء الحقيقية للحل السياسي، وحتى الآن النظام يسير على طريق الحل الأمني. هناك دائماً جهات بإمكانها أن تقود المرحلة الانتقالية، وهذا الحوار يجب أن يقود الى حل سياسي وليس الى تسوية.

• هل يحاول النظام بعد الموافقة على المبادرة العربية تقطيع المرحلة؟

- لا أعتقد ان هناك أفقاً لحلول أخرى مطروحة أمامه حتى الآن، هو يحاول تقادي الضغوط الخارجية الهائلة ومن بينها الضغوط الروسية، وربما هناك سيناريو آخر قد يستدعي التدخل العسكري الخارجي على الطريقة الليبية ولكن هذه الظروف لم تتضح بعد.

• الحركة الاحتجاجية في الميدان تطالب بإسقاط النظام هل تعتقد أن موافقة دمشق على المبادرة العربية تمهد لإنهاء ربيع دمشق؟

لم ينته ربيع دمشق بل هو مستمر، والمبادرة العربية حققت جزءاً من مطالب الشعب السوري التي واجهها النظام بالدم والنار والحديد.

• هل الموافقة على المبادرة العربية تمهد لمرحلة جديدة؟

- ليست مرحلة جديدة، النظام على مفترق طرق، فإما الحلول السياسية التي تؤسس لمرحلة انتقالية يقودها الشعب السوري وإما أن يصل السيناريو الى الحل الليبي، وهذا هو أخطر سيناريو. لكنني لا أرحب بالتدخل العسكري الخارجي وخصوصاً أن النظام يتلقى دعماً من قوى خارجية وداخلية. لكن الأکید أن سورية لن تعود الى ما كانت عليه قبل انطلاق ثورة الشعب السوري.

حل الأزمة السورية .. غسان سليمان العتيبي

القبس الكويتية (4.11.2011)

يمر قطار الثورات مسرعاً خلفه آلاف الضحايا والابرياء، الآلاف في مصر وتونس وفي ليبيا وفي اليمن وسوريا، سفكت دماؤهم وراحوا من غير دية.. وقد خضنا تجربة إطاحة الانظمة في مصر وتونس وليبيا.. تلك التجارب كانت تكلفتها باهظة.. فما يضيرنا لو خضنا تجربة اصلاح الانظمة القائمة.. ما الذي يضيرنا ان منحنا بعض الانظمة القائمة الفرصة لتعديل المسار؟

والسؤال هنا: هل الثورة السورية تمثل كل الشعب السوري؟! فالتقديرات تقول ان عدد الثوار في سوريا لم يتجاوز مليوناً ونصف المليون.. هذا يعني ان هذا عدد ضئيل مقارنة بملايين السوريين المؤيدين للأسد، والحسم لهذه المسألة يكون بمنح الأسد الفرصة لاجراء انتخابات تشريعية تحت مظلة الامم المتحدة لضمان عدالتها وشرعيتها.. فربما تكون السبيل لايقاف سفك الدماء ودحر الابرياء.. اما وضع الانظمة بين فكي الاسد.. البحر من امامك والعدو من خلفك.. اما ان ينتحى الرئيس، ومن ثم مواجهة المصير المظلم من سجن وعقوبة ربما تصل الى الاعدام.. وما اصعب الذل بعد العز.. واما ان يستمر في حكمه والشعوب ثائرة حتى تنهار البلاد ويحل الخراب وتكون النهاية كما شاهدنا قذافية دموية.

كلا الخيارين مريرون.. لكن الانظمة تفضل الخيار الثاني على الاول.. تفضل المقاتلة حتى الموت على السجن والتكيل والذل.. اذاً علينا ان نوجد خياراً ثالثاً.. فعلى القوى السورية المعارضة ان تتعلم من تجارب الثورات التي سبقتها..

فتعطي الفرصة للتداول مع النظام.. وعدم التصعيد.. والعمل على التهدئة.. ومن ثم المطالبة، كما اسلفنا، باجراء انتخابات كاملة شاملة تحت مظلة الجامعة العربية او الامم المتحدة.. تلك الانتخابات بالشفافية المطلوبة ستنتج دماء جديدة.. واذا كانت ثورية بالفعل كلها ثائرة فستنتج تلك الانتخابات وجوها جديدة.. وربما تكون نهاية الثورة السورية مختلفة عن كل النهايات الدرامية التي شاهدها في مصر وتونس وليبيا.

بالنظر الى التاريخ نستنتج ان الشعوب تخطئ كثيرا في خياراتها.. فالشعب المصري قد عشق عبدالناصر إلى حد كبير.. وخرج عن بكرة ابيه عند تنحيه.. والنتيجة ان اكثر من اضر بمصر هو عبدالناصر.. والشعب المصري نفسه قد كره السادات.. والنتائج تقول ان السادات هو بطل الحرب والسلام.. فهو من حقق النصر واسترد سيناء المغتصبة.. اذن يجب ان يؤخذ في الحسبان ان الشعوب غالبا ما تخطئ في الاختيار وتتجرف وراء عواطفها فتكون العاقبة وخيمة..

الجامعة وسورية والمعارضة والعرب .. جمال خاشقجي

الحياة (4.11.2011)

«لنفترض أن النظام السوري أوقف العنف، هل أنتم مستعدون لقبول مبادرة الجامعة العربية والتفاوض معه؟»، سألت مذبة نشرة الأخبار على محطة «العربية» عضو المجلس الوطني السوري المعارض محبي الدين اللاذقاني، فأجاب بسرعة وحيرة معاً «افتراض صعب، الآن هو يقصف حي بابا عمرو في حمص، تصلنا أنباء عن سقوط شهداء ولم يجف حبر المبادرة بعد...»، تقاطعه المذبة: «ولكن لنفترض انه أوقف العنف، هل ستقبلون بالتفاوض؟»، شعر القيادي المحاصر ان عليه أن يجد جواباً محدداً بنعم أم لا، فأجاب: «سنجتمع... نعم، لا أحد يريد حمام دم، إذا أوقف العنف يمكن حينها...» لم يستطع أن يلفظ كلمة «التفاوض» فالثقة مفقودة، والدم سيال.

ولكن لنفترض، مجرد افتراض، أن النظام السوري يوقف العنف ويسحب الدبابات ويسمح بالتظاهر السلمي وللإعلام الأجنبي ومراقبين من الجامعة العربية بدخول سورية... إلى آخر خريطة الطريق التي أعلنها رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم ودعا النظام إلى تطبيقها «من دون لف أو دوران»!!

من الصعب التفاوض، ولكن تحليل رد فعل وأسباب كل طرف يساعد للوصول إلى توقع موضوعي للمستقبل.

تابعت إعلان خطة الجامعة مساء الأربعاء الماضي من على التلفزيون السوري الرسمي. نقلها مباشرة على الهواء بكل عبارات حمد بن جاسم القاسية على النظام: وقف القمع، الحوار مع المعارضة، نفس المعارضة التي قال الرئيس بشار الأسد قبل أيام انه لا يعرف من هي ولا يريد أن يعرف.

ثم أخذ التلفزيون السوري يتعامل مع المبادرة بروح إيجابية. ضيوف يصفون مطالب المتظاهرين بالمشروعة، وأن سورية فتية تسع كل أبنائها، وتولد من جديد، أما أبداع عبارة فهي «أن النظام لا يمكن أن يسقط، لأن النظام القيم الذي طالب المتظاهرون بسقوطه قد سقط، ونحن إزاء نظام جديد يبحث عن شركاء لبناء سورية الغد التي لن تستثني أحداً»، ثم استرسل المتحدثون يبشرون بحوار قادم في أجواء حرة حول دستور جديد وانتخابات تعددية ونزيهة، بل حتى محاسبة «كل من أساء إلى أي مواطن سوري».

هل يدخل كل ما سبق في دائرة «اللف والدوران» الذي حذر منه حمد بن جاسم؟ سيراه كذلك السوري الذي فقد الثقة بالنظام، وكذلك يجب أن تراه الجامعة العربية، إلا إذا توقفت آلة القتل، وهذا ما لم يحصل حتى أول من أمس الخميس بعد 24 ساعة من إعلان خطة الجامعة.

الأمر الآخر المثير للقلق، هو انتقال الإعلام ومعلقيه الذين اشتهروا بدفاعهم الشرس والغرائبي عن النظام، إلى الترويج والاحتفاء بما أسموه «اعتراف الجامعة العربية بالعصابات المسلحة التي سلّحتها جهات خارجية وحرصتها قنوات فضائية عربية ودولية في مؤامرة مفضوحة تستهدف سورية ودورها المقاوم من أجل تفتيت المنطقة». ما سبق لم يرد في بيان الجامعة وإنما هو التفسير المفصل للبند الأول في الخطة «وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان، حماية للمواطنين السوريين»، وتحديدًا للكلمات الثلاث «من أي مصدر».

هذا الاهتمام يدعو للتساؤل ويعيدنا الى الحوار بين مذبة محطة «الفضائية» والمعارض السوري: «لنفترض أن النظام سيوقف العنف» الذي ورد في بداية المقال. إذن لنتوقع السيناريو الموضوعي التالي: سيعلم النظام أنه سحب

الجيش من المدن، وأمر بوقف العمليات القتالية (بالطبع لن يقول وقف العنف) «غير أن» والحديث هنا لمتحدث مفترض للنظام «العصابات المسلحة التي اعترفت الجامعة العربية بوجودها ونشاطها، استغلت فرصة سحب الجيش، فقامت بسلسلة من الأعمال الإرهابية والتخريبية ضد المدنيين العزل، فناشد هؤلاء الجيش التدخل فاضطر، التزاماً بواجبه الوطني ولما تعهدت به سورية أمام الجامعة العربية، للعودة الى حمص وحماة وغيرهما من المدن والقرى لحماية المواطنين هناك».

لماذا كل هذا «اللف والدوران»؟ للأسف هذه طبيعة الأنظمة القمعية. انظروا إلى سيف الإسلام القذافي، لقد كان بإمكانه أن يرتب صفقة ما له ولوالده وبقية أسرته يقضون بمقتضاها بقية عمرهم على شواطئ فنزويلا، لكنه وقتها لم ير غير «الجرذان»، واليوم هو مستعد أن يقبل بأي صفقة تنجيه من مصير أبيه وأخيه وعشيرته التي لم تؤويه.

إذن لماذا قبل النظام بخطة هو أول من يعلم بعجزه عن تنفيذها؟ لا شيء سوى كسب الوقت وتصريف شر أعظم يراه قادماً من الشمال وربما من الجنوب، إن جمّع أهل الجنوب جمّعهم واتخذوا قرارهم بفعل ما يضع حداً لأزمة ضاغطة أخلاقياً وسياسياً عليهم، ثم لعله ينجح في وضع حد للحركة الاحتجاجية الشعبية خلال الأسابيع القادمة فتتضمن عدة أيام من دون سقوط ضحايا فينصرف عنه العالم فيعيد ترتيب أوراقه ويمضي بإصلاحات تبقي النظام وترضي بعضاً من المعارضة اقتناعاً أو ترهيباً.

لن نرى خلال الأيام القادمة غير استمرار المواجهات وإصرار الشعب على المطالبة بحقوقه، وغير «اللف والدوران» من قبل النظام، أما تلك الصورة لو قد يمثل النظام يجتمع مع المعارضة السورية في مبنى الجامعة العربية بالقاهرة، فهي صورة رومانسية لن نراها إلا إذا كانت ضمن أدوات «اللف والدوران»، فيرسل النظام نجوم الدفاع عنه في القنوات الإخبارية العربية، أمثال بسام أبو عبدالله أو أحمد الحاج علي، ما سيئد الحوار في بدايته، هذا إن حصل، فالمسافة تتسع كل لحظة بين النظام والمعارضة في هذه المسألة، ففور إعلان خطة الجامعة، والتي تنص على الترتيب لمؤتمر حوار وطني، انتقلت المعارضة من موقف الرفض للحوار إلى المطالب بالتفاوض على تسليم السلطة. كيف تستطيع الجامعة ردم هوة بهذا الحجم؟ يبدو أنها تعترف بصعوبة ذلك، فوضعت «مؤتمر الحوار الوطني» في نهاية خطة طريق طويل يبدأ بسؤال مذيعة الأخبار في بداية المقال «افترض... ولو على سبيل الافتراض، أن النظام قبل بوقف العنف».

لماذا شجعت إيران الأسد على قبول المبادرة العربية؟ .. سليم نصار

القبس الكويتية (4.11.2011)

«سورية اليوم هي محور المنطقة. وأي مشكلة هنا ستحدث زلزالاً، أو تسبب حريقاً يمتد لهيبه إلى كل الدول. إذا كان المشروع المفتعل يهدف إلى تقسيم سورية، فإن هذا يعني تقسيم المنطقة برمتها».

كان الرئيس بشار الأسد منفعلاً ومهدداً، أثناء استقباله مندوب صحيفة «صانداي تلغراف» البريطانية. ثم استفاض في شرح وجهة نظره مبيناً أن النزاع القائم ليس بين السلطة والشعب، وإنما هو نزاع بين الإسلاميين والقوميين العرب العلمانيين.

وبعد أن ذكر أن معركة حماة التي أمر بها والده، كانت تهدف إلى تحقيق هذه الغاية، قال: «نحن نقاتل الإخوان المسلمين منذ خمسينات القرن الماضي... وما زلنا نقاتلهم».

وكانت هذه العبارة موجهة خصيصاً إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية على أمل تنبيهها إلى خطر العدو الذي يحاربه النظام السوري. أي العدو الذي أمر الرئيس الأميركي أوباما باغتيال زعيمه أسامة بن لادن.

ولم ينس الرئيس بشار أثناء الحديث، أن يكرر الكلام عن خصوصية سورية وخصوصية تعاطي الدولة مع «الربيع» الدامي، فقال: إن ردتنا على «الربيع العربي» كان مختلفاً عن ردود فعل القادة العرب الآخرين الذين أطاحتهم في النهاية حركات الاحتجاج الشعبية. ويستخلص من معنى كلامه أن موقفه الصامد هو الذي أنقذه من مصائر مؤلمة قضت بهرب الرئيس التونسي ومحاكمة الرئيس المصري ومقتل الرئيس الليبي.

ويرى المراقبون في دمشق أن إطلالة الرئيس السوري عبر صحيفة بريطانية دأبت على محاربته، لا تختلف من حيث رسالتها الإعلامية، عن إطلالته المتزامنة مع التلفزيون الروسي. علماً أن الرئيس ديمتري مدفيدف حثه على القبول بإصلاحات سياسية ترضي الشارع، وإلا عليه الانصياع للمطالبات بتتحيه.

ولوحظ من تسلسل الأحداث أن بشار الأسد تجاوز هذه الملاحظة القاسية، وقال للتلفزيون الروسي، إنه يطلع باستمرار أصدقاءه في موسكو على تفاصيل الأوضاع، كونه يعتمد على روسيا كبلد تربطه بدمشق صلات وثيقة قبل الوصول إلى هذا المنعطف التاريخي.

وأعرب المبعوث الصيني إلى الشرق الأوسط «وو سيكه»، عن أمله بأن تسرع الحكومة السورية في تنفيذ تعهدات الإصلاح وإطلاق عملية سياسية شاملة ذات مشاركة واسعة من الأطراف المعنية، وذلك استجابة لتطلعات الشعب السوري ومطالبه المحقة. ومثل هذا الكلام يتجانس مع كلام المسؤولين الروس الذين يعلنون تأييدهم الإعلامي لمطالب المعارضة، ولكنهم – مثل الصينيين – يمتنعون عن إدانة سورية في مجلس الأمن الدولي.

وقد جرب وزير خارجية فرنسا آلان جوبيه إقناع نظيره الروسي سيرغي لافروف، أثناء زيارته الأخيرة لموسكو، بضرورة ترجمة مواقف موسكو الإعلامية إلى مواقف رسمية في مجلس الأمن. وادعى لافروف أن بلاده تقف على مسافة متساوية من الفريقين المتنازعين. وأبلغ الوزير جوبيه أن عمار القربي، رئيس المنظمة الوطنية السورية لحقوق الإنسان، قد زار موسكو مع وفد من المعارضة وشرح وجهة نظره. وادعى لافروف أن بلاده تحرص على عدم التدخل في شؤون سورية الداخلية، وأن مصالحها مع دمشق تفرض عليها اتخاذ دور الحكم. وكان بهذا التبرير يشير إلى صفقة التسلح التي أبرمتها سورية بقيمة ستمئة مليون دولار تتعهد موسكو تسليمها ما بين عامي 2011 و 2014. والثابت أن عقود التسلح ستصل إلى قيمة إجمالية بعد أربع سنوات، تبلغ أربعة بلايين دولار.

ويقول الخبير العسكري إيغور كوروتشينكو إن سورية تصدر قائمة الدول المستوردة للسلاح الروسي في الشرق الأوسط، وإنها حريصة على الحصول على أسلحة دفاعية متطورة تحسباً لاحتمالات مواجهة السيناريو الليبي للأحداث.

يقول بعض الدبلوماسيين العرب في الأمم المتحدة، إن موقف روسيا والصين في مجلس الأمن، يستند إلى تجربة ليبيا. ويعود رفضهما إلى منع الدول الغربية من استخدام منبر مجلس الأمن لإصدار قرارات تسقط الأنظمة الصديقة لهاتين الدولتين مثل ليبيا. وكما خسرت روسيا عقوداً تساوي بلايين الدولارات عقب إسقاط نظام القذافي، فهي حالياً تتخوف من إسقاط النظام السوري ومن خسارة عقود تسليح ببلايين الدولارات. ناهيك عن الخسارة السياسية المتمثلة باحتمال إضعاف تأثيرها في الملف الفلسطيني، وفقدان الامتيازات العسكرية التي تؤمنها قاعدة طرطوس البحرية.

وترى موسكو أنها هي أيضاً مستهدفة من جراء زيادة العقوبات الأوروبية على سورية، خصوصاً أنها وضعت على قائمة المقاطعة أفراداً وشركات تدعم النظام. كما حظرت على دول الاتحاد الأوروبي الاستثمار في سورية. والمؤكد أن تأثير العقوبات بدأ، منذ الشهر الخامس من الاضطرابات، يخيف التجار والمستوردين. وهذا ما دفع المصارف إلى إغلاق حسابات تعود إلى رجال أعمال سوريين. أما بالنسبة إلى قرار حظر استيراد النفط السوري، فإن تطبيقه يبدأ منتصف هذا الشهر، وذلك بناء على طلب إيطاليا. ومن الطبيعي أن تنعكس عملية التطبيق في شكل سلبي على الصادرات النفطية السورية، خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي يشتري ما نسبته 95 في المئة من هذه الصادرات.

يقول زعماء المعارضة الليبية إن سورية حاولت إلقاء حبل النجاة لمعمر القذافي، من طريق مده بمقاتلين، والسماح له بإذاعة بيانات من إذاعات في سورية. وتقول معظم الاستنتاجات إن مقتل القذافي، وارتداد الأحزاب المنتصرة في تونس وليبيا عن البورقبيبة الليبرالية والقذافية الشعبوية... كل هذه المتغيرات دفعت الأسد إلى إعادة النظر في مواقفه. وهذا ما يفسر قبوله بالخطة العربية لتسوية الأزمة. في حين يرى بعض زعماء المعارضة أن النظام يسعى إلى شراء فترة زمنية يراجع فيها خياراته، خصوصاً بعدما نصحه مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي والرئيس محمود أحمددي نجاد، بعدم إغلاق الباب في وجه المبادرة العربية. وقد سمع الأسد منهما هذا الاقتراح يوم سافر سراً منذ أكثر من شهر إلى طهران، للتشاور معهما.

ودعماً لهذا الاقتراح، صرح وزير خارجية إيران علي أكبر صالح، بأن على الحكومات العربية الاستجابة لمطالب شعوبها العادلة والشرعية سواء في سورية أم في اليمن.

ومضى شهر تقريباً ظل الأسد خلاله متمسكاً بقراره الاستراتيجي المتعلق بإدارة نزاع عنيف ضد المتظاهرين. وتنتقل هذه الاستراتيجية من قناعة مفادها أن كل إصلاح حقيقي معناه التنازل عن مراكز القوة في نظامه. وكل مبادرة خارجية – لا فرق أكانت دولية أم عربية – يجب رفضها لأنها تعتبر تدخلاً سافراً في شؤون سورية الداخلية. من هنا كانت فكرة تأجيل زيارة أمين عام الجامعة العربية نبيل العربي لدمشق مرتين. ويزعم قادة المعارضة السورية أن اتصالاتهم بديبلوماسيين إيرانيين في أوروبا، كانت بمثابة محفز آخر لقبول المبادرة العربية. وتردد أن هذه اللقاءات أسفرت عن وعود تعهدت خلالها المعارضة بالحفاظ على مصالح إيران، وبمنح الشيعة في سورية ولبنان الامتيازات ذاتها.

صحيفة «معاريف» نقلت عن مصدر إسرائيلي رفيع قوله: إن حكومة נתانيا هو تنظر بقلق شديد إلى احتمال سقوط نظام الأسد، وإلى المضاعفات السلبية التي ستعكس عليها في شكل خطر مزدوج: أولاً – انعدام اليقين حول هوية الجهة التي ستستولي على الحكم وتسيطر على مخزونات السلاح. ثانياً – التخوف من عزل الأسد ومحاصرته سياسياً واقتصادياً على نحو يضطر معه إلى إلقاء ورقته الأخيرة. أي ورقة ضرب إسرائيل بواسطة صواريخ «حزب الله» من جنوب لبنان وصواريخ «حماس» من غزة، بحيث يحول دون استيلاء «الإخوان المسلمين» على الحكم.

ويرى المراقبون أن نشوء وضع جديد يمنع تمدد «الربيع العربي» باتجاه سورية، يمكن أن يشكل رافعة كبيرة بيد «حزب الله» و «حماس» لوقف الانهيار الإقليمي. خصوصاً أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية بدأت ترحب بتجميد هذا المد الجامح بعدما استولى الإسلاميون على الحكم في تونس وليبيا (وربما قريباً في مصر). ومثل هذا التغيير المفاجئ سيحطم طموحات رجب طيب أردوغان، الذي فك ارتباطه بسورية، وقرر ترؤس كتلة إسلامية سنية تحتضن مصر ودول مجلس التعاون الخليجي.

رئيس «الموساد» السابق مائير دغان، ألقى محاضرة في كلية ناتانيا، قال فيها إن الأحداث الجارية في سورية لا تدل على أن النظام على وشك السقوط. وإنما تدل على فشل المعارضة و «الإخوان المسلمين» في توحيد صفوفهما وتحويل التمرد المسلح إلى انتفاضة شعبية شاملة تلف دمشق وحلب.

وفي رأي بعض أنصار النظام، هناك ثلاثة أسباب جوهرية ساعدت النظام على المقاومة، هي: أولاً – التصميم الكبير الذي يظهره بشار الأسد وقيادة حزب البعث في مساعيها للتشبث بالسلطة، وعدم تورعها عن استخدام كافة أساليب العنف للمحافظة عليها. ثانياً – قدرة النظام على تحييد الجيش والأجهزة الأمنية واستقطاب طبقة رجال المال والأعمال في حلب ودمشق. ثالثاً – الحؤول دون انشقاق الطائفة العلوية التي تمثل القوة الداعمة للنظام.

كتب منذ مدة دوري غولد، أحد أبرز الباحثين الإسرائيليين، مقالة في صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية، يقول فيها: إن الغرب – وخصوصاً – الولايات المتحدة – لم يحسم موقفه النهائي من نظام بشار الأسد، والسبب أنه يرى فيه العامل المؤثر على سلوك «حزب الله» و «حماس»، كما يرى فيه أيضاً العامل الرادع للتدخل الإيراني في لبنان، والمساعد المحتمل لمنع إيران من ضم العراق إلى سيطرتها ونظامها.

من هنا، ترى الجامعة العربية أن قبول سورية بمبادرتها ليس أكثر من محطة انتظار، لعل الدول الغربية تعيد مراجعة مواقفها في شأن «الربيع العربي»!

محل إعراب الطائفة العلوية في جملة الأحداث السورية .. مها بدر الدين

الرأي الكويتية (4.11.2011)

ثمانية أشهر مرت على انفجار الثورة السورية، أثبت خلالها المتظاهرون الثائرون بما لا يدع مجالاً للشك سلمية ثورتهم وبعدها تماماً عن أي نهج طائفي يحاول النظام السوري إلصاقه بالثورة، فخلال الأشهر المنصرمة لم نسمع عن أي استهداف أو استخفاف أو تهديد لأي طائفة من الطوائف المتعددة التي تعيش على الأرض السورية منذ قرون مضت بتآلف غريب وتناغم مثير وانسجام إنساني واجتماعي قل نظيره في المجتمعات التي تتشكل فسيفسائها من طيوف كثيرة مختلفة ألوانها ومشاربها، وكان شعار «الشعب السوري واحد» أول ما نادى به جموع المتظاهرين وقد تأكد تطبيقه على أرض الواقع قولاً وفعلاً.

وقد كانت الطائفة العلوية التي ينتمي إليها رأس النظام السوري من أكثر الطوائف التي جُيشت ضد الثورة وبُنت لدى أبنائها مشاعر الخوف والقلق على مصيرهم باعتبارها المرجع العقيدي والعقائدي والانتماء الديني والطائفي لعائلة الأسد التي تحكم سورية بقبضة من حديد طوال أربعين سنة ماضية، فقد حاول النظام منذ اليوم الأول للثورة ضرب أسفين قوي بين الطائفة العلوية التي تعتبر خيطاً مهماً واضح المعالم والتاريخ في النسيج السوري، وبين بقية الطوائف التي تشاركها في رسم هذا النسيج العريق، خصوصاً منهم الطائفة السنية حيث أنها تشكل السواد الأعظم من الشعب السوري والمتضرر الأكبر من النظام الأسدي، وقد نجح النظام نوعاً ما في إثارة بعض القلق لدى الطائفة العلوية على مستقبلها ما بعد الأسد، وعدم اطمئنانها لما ستؤول إليه الأمور بعد سقوط النظام.

لكن الأخوة العلويون في خضم مخاوفهم التي بثها النظام في نفوسهم من حركات انتقامية قد ينفذها الثوار ضدهم بعد سقوطه، قد تناسوا موقع إعرابهم في جملة الأحداث السورية، فربطوا مكانتهم التاريخية والدينية والعقيدية في تاريخ سورية القديم والحديث بعائلة الأسد الحديثة العهد في الوجود الإنساني على الأراضي السورية حيث لا يعرف لها تاريخ طويل في المنطقة، وقد قادتها الظروف والملايسات وربما المخططات السرية لوصولها لسدة الحكم بانقلابات عسكرية متكررة بدأها حافظ الأسد ورفاقه العلويين وانتهت بانقلابه هو على هؤلاء الرفاق وتصفيتهم واحداً تلو الآخر تكريساً لهيمنة العائلة على الشعب السوري وتحويله إلى مجموعة من العبيد يعملون بمزرعته الخاصة التي تشمل جميع الأراضي السورية، وهو في هذا لم يستثن الطائفة العلوية من هذه العبودية بل كان لأبنائها الأولوية في الاستبعاد كونهم ينتمون للطائفة نفسها التي لعبت عائلة الأسد على خيطها ابتداءً من الأب وانتهاءً بالأبن.

و ثبت خلال سنوات حكم آل الأسد للبلاد، بأن ما أصاب أبناء الطائفة العلوية من هذه العائلة يوازي ويساوي ما أصاب بقية أبناء سورية من كبت للحريات العامة، وقمع لأصحاب الرأي والرؤى، وملاحقة المثقفين والمستنيرين، وتصفية الشخصيات ذات الثقل في الطائفة، وإرغام الشبان العلويين على ترك التعليم والتطوع بالجيش والقوات الخاصة وسرايا الدفاع مستغلين الحالة المادية البسيطة لمعظم أهالي الجبل ما أثر في فترة من الفترات على المستوى التعليمي لأبناء الطائفة وهو ما يعتقد أنه كان مدروساً ومقصوداً للسيطرة عليهم مادياً وضمان ولائهم وطاعتهم العمياء لها، ولعل في اعتقال صلاح جديد حتى وفاته وتصفية محمود عمران وغازي كنعان وغيرهم ممن تسلك الأسد الأب على أكفاهم للوصول للكرسي، واضطهاد الدكتور عارف دليلة ونزار نبوف وغيرهم من المثقفين والمفكرين العلويين لهو أكبر دليل على أن أبناء الطائفة العلوية كغيرهم من أبناء الطوائف الأخرى في سورية معرضون لكل أنواع الاستبداد والقمع في حال تعارضت مصالحهم وميولهم مع مصالح النظام التي تتمثل بحكم عائلة الأسد سورية للأبد.

واليوم إذ يستفيق الشعب السوري من غفوته الإجبارية ليرفض هذا التوارث الذي يتنافى مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان في المشاركة السياسية والاجتماعية لبناء مستقبل البلاد، وتولد الثورة من رحم الواقع المزري للمواطن السوري لتعلن انتهاء العصر الأسدي الذي قام على الاستبداد والعنف والقمع وسلب الحريات وتقديس الحاكم واستبعاد المحكوم، لتثبت على مدار الشهور الماضية رفضها التام لإقصاء الأقليات أو الطوائف أو الأعراق من جدول أعمالها، وتؤكد عملياً أن الشعب السوري واحد لا يتجزأ، وأنه كما عانى من ضيق العيش وذل الحياة وقمع الحريات فإنه يجب أن يتضامن لنفض غبار الزمن الرديء ورسم بداية جديدة لمجتمع سوري متقدم ديموقراطي ومنهجه حر.

وأنه أن الألوان للطائفة العلوية أن تثبت لنفسها وللشعب السوري أنها جزء أصيل من هذا الكيان لا يمكن الاستغناء عنه في مراحل بناء سوريا الحديثة لأنها عمود أساسي في الهيكل السوري القديم ولابد أن يكون أساسياً في الهيكل السوري الجديد، وعليها أن تتبرأ من أعمال هذا النظام الاستبدادي الآثم الذي يحاول أن يضلها ويضلها عن طريق الحق بتبرير دوافعه الإجرامية التي تدفعه للتكيد بالشعب السوري حفاظاً على كرسيمه بالحفاظ على وجودها، متناسياً أن هذه الطائفة العريقة هي أصل سوري متجذر في التاريخ السوري وأن العائلة دجيل طفيلي تسلك عليها لتنفيذ مخطط غامض التاريخ والهدف، علماً أن نتيجة التصادم والمواجهة بين النظام البائد والشعب الخالد نتيجة محسومة لصالح الشعب ومستقبله الحر، ووقوف أبناء الطائفة مع الثورة لن يغير من هذه النتيجة لأنها حتمية لكن بالتأكيد يساعد على حقن دماء السوريين وإيقاف آلة الإبادة مبكراً، وينقذ أرواحاً ترهق كل يوم بيد آثمة.

ولعل الحكمة اليوم تقول ان السفينة الغارقة لن تنجى من عليها حتى مهما كانت قوتها، لأن المياه التي تتسرب إليها لن تتوقف عن الهدير والرياح التي تهزها لن تهدأ عن العصف، ومن الأجدر للعاقل أن يقفز منها قبل أن تسحب معها للقاع، فسفينة الأسد غارقة ومياه الثورة هي المغرقة ورياح التغيير ستبقى عاصفة حتى تنتهي الزوبعة إلى سلام الشعب السوري وحرية، فهل تقفز الطائفة منها وتحمل مسؤوليتها التاريخية تجاه الشعب والوطن وتشارك السوريين

بناء دولتهم الحديثة وتثبت أنها جديرة بانتمائها للنسيج السوري العريق؟ أم أنها سترضى أن تبقى ظلاً للنظام ومظلة لأعماله الإجرامية وأداة طيعة في يد الظلم والاستبداد، وأنها مستعدة أن تحمل أبناءها على مدى التاريخ أوزار النظام الفاشي الساقط في مزابل التاريخ لا محالة.

لبنان يُطلع فرنسا على موقفٍ سوري؟ .. سركيس نعم

النهار (4.11.2011)

تلقت "الادارة الفرنسية" قبل اسابيع قليلة رسالة شفوية من النظام السوري، والبعض يقول معلومات، تشرح موقف قيادته من الاحتجاجات الشعبية التي تجري في سوريا منذ اشهر، والتي تحولت مع الوقت ثورة سلمية بدأت تتحول عنفية رداً على قمع رسمي شديد لها. كما بدأت تمهد لاقتتال اهلي بين اثنين من مكونات الشعب السوري. والرسالة الشفهية او المعلومات نقلها لبناني رسمي، استناداً الى مصادر موثوق بها اوروبية ولبنانية، الى مسؤولين في العاصمة الفرنسية اثناء قيامه بزيارة عمل لها. وهو كان حصل عليها من القيادة السورية وربما من رأسها بشار الاسد، الذي تؤكد جهات علمية في بيروت انه استقبله ساعتين قبل مدة.

ماذا كان مضمون الرسالة الشفهية او المعلومات المشار اليها اعلاه؟

هذا المضمون تلخص المصادر المذكورة اعلاه ابرزه بالنقاط الآتية:

1- لن يتنحى الرئيس بشار الاسد عن السلطة اياً تكن الضغوط الداخلية او الخارجية. ولا يعني ذلك عدم انفتاحه على الإصلاح والحوار لتحقيقه وعن اقتناع.

2- ان خروج الرئيس بشار الاسد من السلطة يعني عملياً سقوط نظامه الذي آمن استقراراً متنوعاً على مدى نيف وأربعة عقود. ومن شأن ذلك تشريع الابواب امام الفوضى والعنف وسيلان الدماء وحتى امام تقسيم البلاد.

3- لا يزال النظام السوري يتلافي الاصطدام النهائي بتركيا "حزب العدالة والتنمية" معوّلاً على إمكان عودتها الى شيء من "التعقل والحكمة" اللذين اسسا علاقة الصداقة التي بدأت قبل تسع سنوات. علماً ان هذا التعويل لم يمنعه من انتقاد مواقفها منه ومن مهاجمة تدخلها في شؤون بلاده. والموقف الذي سيتخذه النظام في دمشق في حال قررت تركيا التدخل عسكرياً في سوريا او بدء نشاطات عسكرية معادية لها سواء مباشرة او مداورة ولكن مؤذية، هذا الموقف سيكون الرد بالحرب العسكرية. علماً ان تركيا، واستناداً الى المعلومات المتوافرة حتى الآن، لا تزال ترفض القيام بعمل عسكري ضد نظام آل الاسد، ربما لأن التغطية العربية له لا تزال غائبة، وربما لأن لا قرار دولياً في شأنه حتى الآن. وعلماً ايضاً ان سوريا النظام ربما تفضل ابعاد "الكأس" العسكرية المرة عن شفتيها.

4 - اذا تعرض نظام آل الاسد في سوريا الى "اعتداء" خارجي عربي او تركي او اسلامي او دولي، فإن قوات حفظ السلام الدولية المعززة في لبنان المعروفة بـ"اليونيفيل" لن تسلم من الأذى الواسع جراء ردود الفعل على "الاعتداء". كما لن تسلم الدول الكبرى المغطية له والمشاركة في "اليونيفيل" وفي مقدمها فرنسا وربما ايطاليا وغيرهما.

ماذا كان صدى الرسالة السورية المنقولة بصوت لبناني الى فرنسا او بالاحرى المعلومات عند "الادارة الفرنسية"؟

تمتنع المصادر الدبلوماسية الاوروبية نفسها عن تقديم جواب واضح وجازم ونهائي عن هذا السؤال. وتكتفي بشرح للوضع بل المواقف داخل الادارة المذكورة يفيد انها تتعرض لـ"تجاذب" من خطين سياسيين او من موقفين متناقضين الى حد كبير من ازمة سوريا او على الاقل مختلفين.

الخط الاول يفضل اصحابه عدم التغيير في سوريا الا اذا صار البقاء مستحيلاً لأسباب كثيرة، اذ من الافضل استمرار من تعرفه على سؤئه على "المخاطرة" بالتعرف الى من لا تعرفه او تعرفهم. اذ لا شيء يمنع ان يكونوا بمثل سؤئه او اكثر سوءاً. وما جرى في ليبيا وما يجري في مصر وما يجري في سوريا وما يجري في اليمن قد يعبر بدقة عن كل ذلك. هذا الخط يمثل "غيان" الذي كلفه الرئيس ساركوزي سابقاً العلاقة مع بشار الاسد قبل تدهورها.

اما الخط الثاني ويمثله او يقوده وزير الخارجية ألان جوبيه فانه يقف مع تغيير الاسد ونظرائه كما انظمتهم. وهو لا يمانع في ادخال الاسلاميين العملية السياسية في دولهم وفي تعاونهم مع الليبراليين والعلمانيين والجيوش، إذ أن ذلك قد يصنع توازناً معقولاً يساعد على قيام انظمة حديثة ولاحقاً على عودة الجيوش الى مهماتها الاصلية.

إلا أن هذا الشرح على صحته ودقته لا يعني ان فرنسا لم تحدد موقفاً من نظام الاسد. فهي جزء من العالم الغربي المؤيد للثورة السورية والداعم لها والساعي الى انتصارها. فهل يتحول ذلك تريباً اذا نجحت المبادرة العربية الاخيرة على صعوبة ذلك؟

لماذا تراجع النظام السوري؟ .. الياس حرفوش

الحياة (4.11.2011)

هكذا اذن واخيراً يعترف النظام السوري، من خلال موافقته على الخطة العربية، ان الازمة التي يواجهها هي ازمة داخلية مع المعارضة، ولا مؤامرة خارجية ولا من يتآمرون. والدليل موافقته على الحل الذي رسمته اللجنة الوزارية العربية، وهو حل هدفه تلبية معظم المطالب التي ترفعها المعارضة.

فبنود الخطة العربية لا تنطرق سوى الى اعمال العنف والقتل، والى ضرورة سحب الآليات العسكرية من المدن، وهي آليات تنفذ الخطة التي يأمرها النظام بتنفيذها، وبالتالي يصعب القول انها اداة في يد المؤامرة الخارجية. كذلك تدعو الخطة العربية الى الافراج عن المعتقلين في سجون النظام، والى افساح المجال امام ممثلي الجامعة ووسائل الاعلام الاجنبية لدخول سورية والاطلاع على ما يجري فيها. وهو تأكيد اضافي على ان الوزراء العرب ليسوا مقتنعين برواية «العصابات الارهابية المسلحة» ويريدون دليلاً محابداً على هذه الرواية.

ما الذي دعا النظام السوري الى التراجع فجأة عن اتهاماته المتكررة؟ ما الذي دعاه الى قبول «التدخل الخارجي» الذي كان يرفضه والى وضع بيضه في سلة الاطراف العربية التي كان يتهمها بالتخطيط ضده، ومن بينها بالطبع قطر، التي يعتبر النظام السوري قناتها الاعلامية الرئيسية «الجزيرة» مصدراً لمتاعبه؟

من دون شك هناك اولاً المأزق الذي وصل اليه النظام بعد ما يقارب ثمانية اشهر من وعود الاصلاح المؤجلة واعمال القتل المتصاعدة، والتي ما عاد حتى النظام نفسه يستطيع اخفاءها. فلا هو قادر على وقف الاحتجاجات ولا يستطيع تحمّل تركها تتدهور اكثر. لقد بلغ الامر بالنظام السوري انه بات مضطراً لاجراء عمليات تبادل أسرى ورهائن مع القائمين على حركات الاحتجاج، كما حصل أخيراً بعد اقدامه على خطف إحدى نسيبات الدكتور برهان غليون.

فرد المعارضون بخطف عدد من افراد القوات الأمنية المناصرة للنظام، وهو ما اضطره الى مبادلة السيدة المخطوفة بهؤلاء. ثم هناك التدهور الامني الذي اخذت تشهده المدن، وحمص وحماة على الخصوص، والذي بدأ ينزلق من مجرد مواجهات بالسلاح الى اعمال قتل على الهوية بين السنة والعلويين. كل هذا اصبح يؤكد يوماً بعد يوم ان النظام لم يعد يمسك وحده بالحل الامني.

فالاحتجاجات تأخذ اكثر فأكثر طابعاً مسلحاً، سواء نتيجة اتساع عمليات الانشقاق عن الجيش، وهرب العناصر المنشقة مع اسلحتهم، او نتيجة دخول السلاح الى سورية، بعد ان اخذ المتظاهرون يشعرون ان قتلهم اليومي يستدعي منهم الدفاع عن انفسهم بأية وسيلة.

الى ذلك بات النظام السوري يشعر، كما يبدو، ان الورقة العربية هي ورقته الاخيرة. الروس والصينيون، آخر حلفائه على المسرح الدولي، ايدوا هذه الورقة ودعوه الى التجاوب معها. وكل من الشيخ حمد بن جاسم والامين العام للجامعة نبيل العربي اسمعوا الرئيس بشار الاسد كلاماً واضحاً مفاده ان العرب سيرفعون يدهم عن الملف السوري اذا تم افشال مبادراتهم هذه، مع العواقب التي تترتب على ذلك، وبينها تحويل هذا الملف الى مجلس الامن الدولي.

انه اذاً مخرج يحاول النظام الافادة منه لالتقاط انفاسه، وربما للاستعداد لجولة جديدة. لكن شروطه بالغة الكلفة اذا صدق الوعد بتنفيذ البنود التي أعلنت. فعندما يقوم النظام السوري بسحب دباباته من الشوارع، وعندما يسمح بالتظاهرات السلمية التي تطالب باسقاطه، وعندما يترك وسائل الاعلام الخارجية تسرح وتمرح وتغطي وتصور في المدن السورية كما تشاء، عندما يفعل النظام السوري كل ذلك، لا يعود النظام الذي نعرفه.

هل يستطيع النظام السوري ان ينفذ هذه المطالب ويحافظ على نفسه في الوقت ذاته؟ هذا هو السؤال الذي يجدر اليوم بالمعارضة السورية ان تترك النظام يجيب عليه، من دون ان تتدخل من جانبها لانفاذه. فاذا كان من مخرج للنظام من مأزقه الحالي، فانه سيكون من خلال خلافات المعارضة حول الموقف من المبادرة، وهو ما يسمح للنظام باظهار

اطراف المعارضة وكأنها هي التي تعرقل الحل العربي. وخصوصاً انه ليس مطلوباً منها في هذه المرحلة تنفيذ اي مطلب. بل المطلوب ان يثبت النظام صدق نواياه ويوقف اعمال القتل تجاوباً مع الحل العربي.

قطار الحل العربي: تحديات الانطلاق والوصول .. رفيق خوري

الأثوار (4.11.2011)

كل الأطراف في حال استنفار حيال ورقة اسمها (الحل العربي للأزمة السورية): الجامعة العربية، النظام السوري، المعارضون في الداخل والخارج، الشارع، والقوى الاقليمية والدولية. وليس كل هذا الاستنفار من أجل تحضير المناخ الهادئ الملائم لتطبيق الحل. فالأحداث الدامية طالت وزادت من تعميق الأزمة، بحيث تجاوز الصراع كل الخطوط الحمر. والحسابات في موازين القوى والمصالح على الخارطة الجغرافية - السياسية للمنطقة وموقع سوريا فيها، توحى ان السباق صعب وكبير بين الذين يتمنون نجاح الحل وبين الذين يراهنون على فشله.

واللافت بالطبع هو مسارعة القوى الاقليمية والدولية على اختلاف مواقعها والمواقف الى الترحيب بالحل العربي وتأييده، مع التركيز على الحاجة الى تنفيذ الالتزامات من جانب دمشق. لا بل إعطاء الانطباع بأن زخم التأييد الاقليمي والدولي أكبر مما لدى المبادرة العربية من قوة دفع.

والسؤال هو: لماذا؟ هل السبب وراء المسارعة الى التأييد الواسع هو ان هذه القوى لا تعرف ماذا تفعل بحيث (أنقذتها) المبادرة العربية من الاحراج أم انها تعرف تماماً ما تفعل في حالي النجاح والفشل؟ وهل الحل العربي هو اللعبة الوحيدة في المدينة أم انه مجرد نقلة على رقعة الشطرنج تتلوها نقلات في لعبة أكبر لها أصول وفصول متعددة؟

الجامعة العربية تتحدث عن إعداد (آلية) للتنفيذ أو أقله لمراقبة الوضع الذي يبدو تحت المجاهر في الداخل والخارج. لكن قطار الحل العربي لم يتحرك بعد من محطة الانطلاق. فلا ما قاد النظام الى الحل الأمني تغيرت حساباته الأساسية، وان كانت مظاهره مرشحة للتبدل. ولا المتظاهرون في (جمعة الله أكبر) أوحوا ان التظاهرات قابلة للتراجع بدل الاستمرار والتزايد، أو انهم تخلّوا عن شعار (اسقاط النظام). ولا القوى الأساسية في المعارضة أعلنت قبول الحوار مع النظام أو طالبت بأقل من (التفاوض) على رحيله بالانتقال الديمقراطي للسلطة.

لكن من الصعب تجاهل كون الأطراف جميعاً في الداخل والخارج محشورة، من حيث تتصور ان الذهاب الى الحد الأقصى هو خيار ممكن برغم كلفته الباهظة. فلا اللجوء الى المناورات للخروج من الحشرة يكفي، وان أغرى بذلك. ولا ثمن الحل الحقيقي للخروج من الحشرة أكبر من ثمن المناورة.

وليس أكبر من التحدي في تحرك القطار من محطته الأولى سوى تحديات الوصول الى المحطة الأخيرة. ومشكلة الحل العربي ان الحوار المفترض غامض الأسس التي يبنى عليها الوضع الجديد أو التي تكفل حتى النجاح للحوار في مناخ ايجابي بلا عنف ولا مداخلات للتفصيل.